

مدى الكرمل

المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية

مدى الكرمل

برنامج دراسات إسرائيل

أوراق بحثية

2

النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي

امطانس شحادة وإيناس خطيب

تشرين ثاني 2013

مقدمة

شهدت الساحة الحزبية والسياسية في إسرائيل، في العقدين الأخيرين، تنامي قوة أحزاب اليمين وانحراف المجتمع الإسرائيلي نحو مواقف يمينية في الجانب السياسي الأمني،¹ بالتوازي مع التغيير الجذري في السياسات الاقتصادية وتبني اقتصاد السوق الحر، والتغيير في مبنى الاقتصاد الإسرائيلي، من اقتصاد تقليدي صناعي إلى اقتصاد التقنيات الحديثة والخدمات المالية المعولمة. رافق هذا التحول تغيير جدي في هوية ومكانة النخب الاقتصادية وتنامي تأثيرها على اتخاذ القرار الاقتصادي وعلى السياسات الاقتصادية. ففي الوقت الراهن، تسيطر 20 عائلة غنية على قرابة 40% من مجمل دخل أكبر 500 شركة في الاقتصاد الإسرائيلي. ويقترب الدخل السنوي لتلك الشركات من 800 مليار شاقل، تشكل قرابة 50% من إجمالي الناتج المحلي للقطاع الخاص في إسرائيل، بعد ما كانت غالبية هذه الشركات والصناعات بملكية الحكومة الإسرائيلية أو نقابة العاملين العامة (الهستدروت) لغاية بداية تسعينيات القرن المنصرم.

وقد أظهر تقرير خاص لبنك إسرائيل أن هذا الوضع يشكل خطراً على استقرار الاقتصاد الإسرائيلي؛ واستنتج تقرير خاص لمراقب الدولة أن هناك تأثيراً سلبياً للعلاقات بين رجال الأعمال وصناع القرار في إسرائيل على عملية صناعة القرار، وأن الرشوة والفساد باتا أمرين مقبولين في الثقافة السياسية وفي السلطة. كما خرجت حركة احتجاج اقتصادية في صيف 2011 تطالب بتعديل النظام الاقتصادي وتدخل الدولة في تآكل القدرة الشرائية للدخل والعمل على خفض الأسعار، خاصة أسعار المنازل والشقق، وخفض سيطرة الشركات الكبيرة على الاقتصاد الإسرائيلي؛ لكن، وعلى الرغم من كل ذلك، لم يحصل أي تغيير جوهري في النظام الاقتصادي وفي مكانة أباطرة الاقتصاد الإسرائيلي، سوى محاولات متواضعة من قبل الحكومة للحد من سيطرة الشركات الكبيرة والشركات القابضة على الاقتصاد الإسرائيلي عن طريق سن قانون يحد من سيطرة هذه الشركات، وسن قانون يُصعّب على الشركات الكبيرة الحصول على شطب ديون سندات الدين.

ترمي هذه الورقة إلى عرض تأثير النخب الاقتصادية الحالية في إسرائيل، رجال الأعمال والقطاع الخاص، على السياسة العامة واتخاذ القرارات، خاصة الاقتصادية منها، وعلى إثر التحولات السياسية والاقتصادية في إسرائيل في العقدين الأخيرين، وزيادة حصة القطاع الخاص في الصناعة والاقتصاد الإسرائيليين على حساب القطاع العام، الذي كان رحم ولادة القطاع الخاص. وكذلك توضيح نوعية المطالب التي يرفعها قطاع الأعمال إلى متخذي القرار، وأوجه الشبه أو الاختلاف في

1. اوفير أفو، فاني يوفال، وغاي بن بورات (2010). حول اختفاء أحزاب اليسار الصهيوني، لدى، آشر اريان وميخال شامير (محرران)، الانتخابات في إسرائيل 2009. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. وأيضاً، تمار هيرمان، يوفال ليفل، إيله هيلر، ونير اطمور، «مؤشر الديمقراطية في إسرائيل 2012»، القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.

•النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي•

هوية النخب الاقتصادية الحالية ومطالبهم نسبةً للعقود السابقة. بكلمات أخرى، سوف نحاول الإجابة على سؤالين: «هل رافق التحول نحو اليمين في مواقف المجتمع الإسرائيلي والنخب الحاكمة تحول في مكانة النخب الاقتصادية وأهدافها؟ وهل تغيرت المواقف والمطالب السياسية للنخب الاقتصادية بالتوازي مع الانحراف نحو اليمين في إسرائيل؟»

بغية الإجابة على السؤالين المطروحين، سوف نقترح في هذه الورقة إطارًا تحليليًا يتلاءم مع خصوصية الحالة الإسرائيلية الحالية. وبطبيعة الأمر، من الصعب سبر أغوار الحاضر دون ربطه بمساره التاريخي، أي لا بد أن نتابع التطورات التاريخية لطبيعة العلاقات بين القطاع الاقتصادي الخاص ودولة إسرائيل، منذ إقامتها ولغاية الآن، خاصة التحولات الأساسية في هذه العلاقات في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، كونها مرحلة تبلور النخب الاقتصادية الحالية وتدخلها باتخاذ القرار السياسي والاقتصادي، وتكثيف انتقال ملكية الصناعات من الملكية العامة للخاصة، وأحيانًا، بأسعار بخسة غير واقعية. بعد ذلك، سنتطرق لطبيعة الحقبة الحالية، هوية النخب الاقتصادية ونوعية مطالبها السياسية والاقتصادية من الحكومة. ومن ثم، سنستعرض ثلاثة أمثلة، بشكل مقتضب، لتوضيح ادعاءات الدراسة: شطب ديون للشركات الكبيرة في الاقتصاد الإسرائيلي؛ وتقاسم أرباح حقول الغاز؛ وعدم الحسم في خلافات الحكومة مع «الشركة لإسرائيل»، والتي تعد واحدة من كبريات الشركات في إسرائيل، حول تقاسم الأرباح وتفصيل نقل ملكية شركات حكومية إلى ملكية الشركة وغيرها؛ وفي النهاية، سنعرض الاستنتاجات الرئيسية.

الإطار التحليلي: علاقات تشاركية تحت مظلة اقتصاد ليبرالي قومي

بغية تفسير مكانة وتأثير القطاع الخاص ورجال الأعمال-مجتمع الأعمال على عملية اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي في إسرائيل، نقترح دمج عدة مقاربات نظرية معًا لكي نوفر إطارًا واسعًا قدر الإمكان، يتلاءم مع الحالة الإسرائيلية، وربطها مع الصيرورة التاريخية لتطور هوية ومكانة النخب الاقتصادية. لذلك، أقترح إطارًا تحليليًا يتألف من أربع حلقات متداخلة. بحيث تتعلق الحلقة الأولى والأوسع بتحديد مكانة الاقتصاد في المشروع الصهيوني ومصالح إسرائيل، وهي تحدد وتفسر السياسات الاقتصادية ومكانة النخب الاقتصادية الحالية؛ داخل هذه الحلقة، تأتي حلقة أصغر (الحلقة الثانية) تمثل طبيعة النظام الاقتصادي الليبرالي الحالي وكيفية خدمته لأهداف ومصالح إسرائيل؛ في داخلها، حلقة أصغر (الثالثة) تمثل طبيعة علاقة المصالح الحالية بين النخب الاقتصادية وصنّاع القرار؛ أما الحلقة الأضيق، الرابعة والأخيرة، في هذا الإطار، فهي تمثل



•النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي•

نموذج العلاقات الجماعية والفردية بين النخب الاقتصادية وصناع القرار (انظروا الرسم رقم 1). تتلاءم الحلقة الأوسع لتحديد السياسات الاقتصادية في إسرائيل ومكانة النخب الاقتصادية مع نموذج الاقتصاد السياسي القومي (Economic Nationalism)، الذي يتعامل مع الاقتصاد والصناعة كروافد من المصلحة القومية للدولة، وأداة لتحقيق أهداف مشروع قومي.² في ظل نموذج الاقتصاد القومي، تنفذ الحكومات الإسرائيلية، منذ بداية التسعينيات، سياسة اقتصادية ليبرالية تتبنى قواعد السوق الحر إلى حد بعيد، كونها تخدم المصالح الاقتصادية القومية، وفقاً لقناعة متخذي القرار في إسرائيل. وتشكل السياسات الاقتصادية الليبرالية الحلقة الثانية في نموذج التحليل المقترح. لذلك، يمكن القول: إننا بصدد نظام اقتصادي ليبرالي قومي. وفي هذا الواقع، نجد أن علاقة المصلحة بين القطاع الخاص-النخب الاقتصادية والدولة تُحدّد بواسطة نموذج المصلحة التشاركية-التوافقية (Corporatism)، وهي تشكل الحلقة الثالثة. هذا النوع من علاقات المصلحة يكون في حالة وجود قوة لا بأس بها لقطاع الصناعة-الأعمال والنخب الاقتصادية من جهة، وللدولة من الجهة الأخرى. لذلك، تكون حالة من التناغم والشراكة المؤسسية بين مصالح القطاع الخاص والمصالح العامة، وجهد مشترك وتوافق لتحقيق المصالح المشتركة، لأنّ الطرفين مستفيدين من الصفقة أو من معادلة توازن القوى القائمة بينهما. هذا النوع يختلف عن علاقة «المصالح الحكومية» التي تُطبق حين تكون الدولة هي اللاعب الأقوى وصاحب حصة كبيرة في قطاع الصناعة والخدمات والمرافق المالية، والقطاع الخاص (الصناعي والتجاري) هو الأضعف، وفي الآن ذاته مرتبط بسياسات الدولة ومصادرها. حينها، تميل السياسة الاقتصادية لصالح الحفاظ على مصالح الدولة وضمانها على حساب القطاع الخاص.³

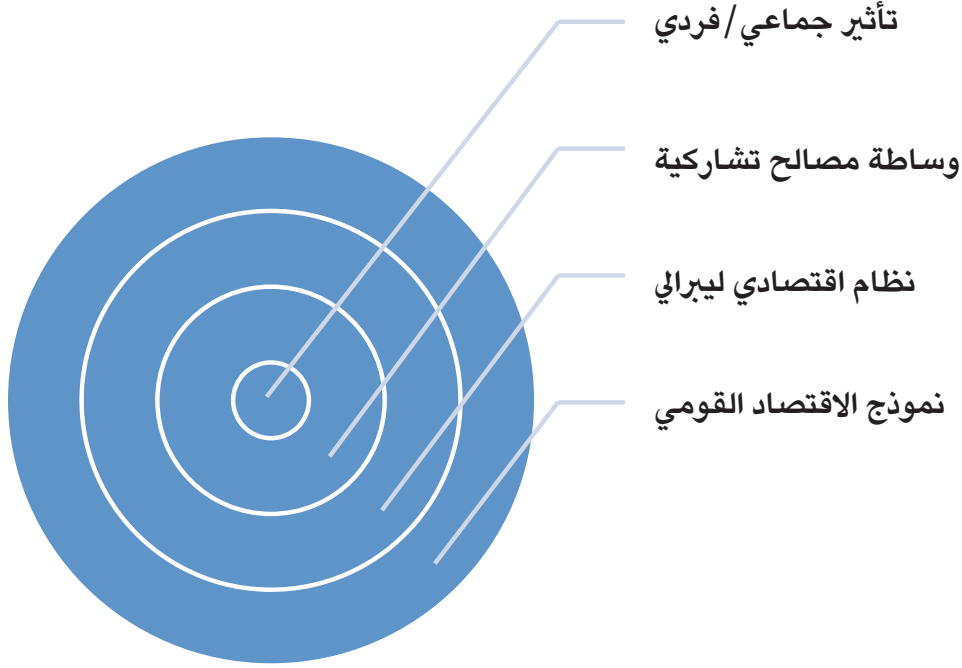
وإذا ما دمجنا بين وجود نموذج اقتصاد ليبرالي قومي وعلاقة تشاركية بين الدولة والقطاع الخاص، تكون في هذه الحالة علاقات الشراكة والمصالح التشاركية في خدمة الاقتصاد القومي. أما أسلوب الحفاظ على مصالح القطاع الخاص، فيكون بواسطة نوعين من وساطة المصالح؛ الأول، وساطة مصلحة جماعية عبر مؤسسات تمثل القطاع الخاص والصناعة، نحو اتحاد أرباب الصناعة والغرف التجارية، ووساطة فردية مباشرة بين النخب وصناع القرار، أي علاقات فردية شخصية بين القطاع الخاص والحكومة. ففي حين يستعمل المسار الأول للتأثير على صناعة القرار في السياسة الاقتصادية العامة-الكلية، يستعمل الثاني في سعي كل رجل أعمال أو صاحب مصلحة إلى تحقيق مصالح فردية أمام الحكومة بواسطة العلاقات الشخصية. سوف نستعرض في هذه

2. امطانس، شحادة (2006). اعاقا التنمية: السياسات الاقتصادية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، ص: 38-28. حيفا: مدى الكرمل.

3. دافيد، ليفي فاوور (2001). اليد الظاهرة: سياسية التصنيع في إسرائيل. القدس: مؤسسة يد بن يتسحاك. ص 27.

•النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي•

الورقة كلا الحالتين، مع التشديد على تزايد مكانة أو وظيفة العلاقات الشخصية ووساطة المصلحة الفردية والعمل الفردي في العقدين الأخيرين، في محاولة أباطرة الاقتصاد تحقيق المصالح والتأثير على صناعات القرار بما يتعلق بمواضيع عينية للنخب الاقتصادية، وليس المطالب الجماعية. طبعاً دون أن تلغي مكانة وأهمية الوساطة الجماعية التي كانت الأبرز لغاية بداية التسعينيات.



اقترح نموذج تحليل أو مقارنة نظرية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الحالة الإسرائيلية، والالتزام بالوقت ذاته بالإطار الأوسع للمقارنة الليبرالية، ممكن بسبب التنوع في إدارة النماذج الليبرالية كما تدعي مقارنة «التنوع في إدارة نماذج الرأس مالية» (Varieties of Capitalism). وفقاً لهذه المقاربة، فإنّ طبيعة العلاقات بين الفعاليات الاقتصادية ذاتها، وبينها وبين الدولة، والتفاوض على المصالح، يتأثر في أية دولة ذات نظام ليبرالي من مبنى المؤسسات وطبيعة العلاقات القائمة بينها. إذ تقيم كافة الفعاليات والمؤسسات، الحكومية والخاصة، علاقات فيما بينها، وتتواصل، وتتغير، وتتأثر على بعض وعلى مصالح بعض، إلى أن تصل نقطة توازن تضمن مصالح كافة الأطراف واللاعبين، وفقاً لنموذج «تكامّل المؤسسات»⁴.

4. Peter A, Hall. and Daniel W. Gingerich. (2009). «Varieties of Capitalism and Institutional Complementarities in the Political Economy: An Empirical Analysis», *British Journal of Political Science*, 39(3): 449-782.

•النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي•

هناك نوعان من التنسيق، حسب مقارنة «التنوع في إدارة نماذج الرأس مالية»، يُشكلان، نظريًا، طرفي المحور، وغالبًا ما تتم الأمور، على أرض الواقع، في نقاط مختلفة على هذا المحور، وليس بالضرورة في الأطراف: في الطرف الأول هناك نظام اقتصادي ليبرالي خالص، يحدد فيه التنسيق والعلاقات بواسطة منافسة مطلقة في الأسواق، مثل الولايات المتحدة؛ وفي الطرف الآخر، اقتصاد سوق منسق أو تنسيقي، تتعاون وتتواصل وتتفاوض فيه فعاليات من القطاع الخاص مع بعضها البعض، وبينها وبين الدولة ومؤسسات القطاع العام. هناك وجود قوي لقطاع خاص ووجود قوي لمؤسسات الدولة والقطاع العام، يتواصلان ويتحاوران معا بغية الوصول إلى علاقة تشاركية تخدم مصالح الجميع. لا أحد يلغي الآخر، ومصالحه مرتبطة بعلاقته بالآخرين؛ القطاع العام يحتاج القطاع الخاص، والعكس صحيح. المثال الأبرز على هذا النظام هو ألمانيا. الفرق الأساسي بين النموذجين هو في مدى وأسلوب تنسيق المصالح، إما بواسطة السوق وقوى السوق، وإما عن طريق التعاون بين الفعاليات واللاعبين والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية الفاعلة في الفضاء الاقتصادي والسياسي. في حالة إسرائيل، نجد أنها تقترب إلى النموذج الألماني، أي التنسيق والتعاون بين الفعاليات عبر مؤسسات رسمية وغير رسمية، ووجود علاقات متينة بين القطاع الخاص ومؤسسات الدولة، وتقاسم أدوار بينهم، ولا يمكن أن نتجاهل أن نشوء العديد من فعاليات القطاع الخاص في إسرائيل جاء من رحم القطاع العام، وأن العديد من الشركات والمصانع الفاعلة حاليا في القطاع الخاص كانت، بالسابق، بملكية القطاع العام وبيعت إلى القطاع الخاص، وهناك علاقات مصلحة قوية بين القطاع العام والخاص ومصالح مشتركة متينة. الدولة ما زالت ترى القطاع الخاص وتحمي مصالحه، خاصة في الساحة الاقتصادية الدولية، ودخول أسواق جديدة، وضمان الاستثمارات، والمشاركة في تحمل عبء المخاطر المالية.

وفقا لبولنتزاس (Poulantzas)، فإن طبيعة النظام والمنظومة القائمة هي التي تحدد مكانة رجال الأعمال.⁵ وإذا كانت الدولة ملتزمة بضرورة خدمة الاقتصاد للمشروع القومي، وإدارة الاقتصاد بواسطة النظام الليبرالي، يجب فهم وظيفة ومكان قطاع الأعمال من خلال هذا الإطار. في هذه الحالة، من السهل لقطاع الأعمال بناء قوة سياسية وتأثير سياسي ما دام يخدم الأهداف الاقتصادية القومية، وما دامت الدولة على قناعة أنها الوسيلة الأنجع لتحقيق المصالح القومية. لذلك، تقوم الدولة بتوفير قواعد عمل تخدم اقتصاد السوق ومصالح القطاع الخاص، وفي حالة إسرائيل، تحافظ على دور للقطاع العام ومؤسسات الدولة، وليس بالضرورة أن يكون تنامي قوة القطاع الخاص والحفاظ على مصالحه على حساب القطاع العام أو مؤسسات الدولة، بل يمكن أن

5. N, Poulantzas. (1969) «The Problem of the Capitalist state», *New Left Review*, 58

مقتبس لدى دافيد ليفي فاؤور، (2001).

•النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي•

يكون تشارك وتناغم بين القطاعين العام والخاص. القصد أن العلاقة ليست بالضرورة متناقضة أو عكسية، عندما يقوى طرف فمن الضرورة أن يضعف الطرف الثاني. بل إن العلاقة مركبة ومتداخلة أكثر من التبسيط المقصود في هذه الورقة.

أما من حيث إدارة وطبيعة وساطة المصالح بين قطاع الأعمال والدولة، تتابع هذه الورقة، عن طريق الأمثلة الواردة فيها، المسارين المقترحين لوساطة المصلحة، العمل الجماعي والفردى. إلا أن التحول الأبرز، في السنوات الأخيرة، هو نمو مسار وساطة المصالح الفردية بين رجل الأعمال ومتخذي القرار، والذي يعكس محاولات فردية لأعضاء القطاع الخاص تحقيق مصالحهم الخاصة مع الدولة، كون المسار الأول كان الأبرز منذ نشوء المشروع الصهيوني. طبعاً كلا المسارين كانا قائمين دائماً، لكن مسار العمل الجماعي كان الأبرز لغاية منتصف التسعينيات، والثاني برز بعد تلك الفترة. واستعمل المسار الأول، أي العمل عن طريق مؤسسات وأطر تمثيلية جماعية للقطاع الخاص، عادة لحماية مصالح جماعة عامة تتعلق بالسياسة الاقتصادية الكلية، أو العلاقات التجارية الخارجية، وعلاقة القطاع الخاص مع الدولة. أما تنامي دور وساطة المصلحة الفردية، فجاء بسبب طبيعة النظام الحالي وتركيبه النخب الاقتصادية ومجالات عملها، وتراجع وسائل الوساطة الجماعية المنظمة إلى حد ما في النظام الاقتصادي والسياسي الحالي في إسرائيل. إذ يتميز النظام الحالي، والذي بدأ يتبلور منذ بداية تسعينيات القرن المنصرم، بأنه يوفر، بشكل بنيوي، مكانة مميزة لرجال الأعمال وقطاع الأعمال، ويمنح مصالحهم الجماعية أولوية في عملية إقرار السياسات الاقتصادية. منها سياسات اللبرلة، والتجارة الحرة، والحفاظ على إطار ميزانية الدولة، والفائدة المنخفضة، وتدفق استثمارات أجنبية، وإضعاف اتحادات العمال، وبيئة ملائمة وودية لقطاع الأعمال والسوق الخاص، والحفاظ على التدرج الائتماني الجيد للدولة. لذلك، لا يتطلب ضغط كبير من قبل المؤسسات الجماعية للقطاع الخاص أو تأثير مباشر لحماية هذه المصالح، كون الدولة تقوم بذلك فعلاً. كما سنوضح في هذه الورقة.

هذا الواقع ليس مفهوماً ضمناً في حالة إسرائيل، إنما يعكس تحولاً في واقع النظام وطبيعة العلاقات بين الاقتصاد والسياسة مقارنة مع العقود الأولى من إقامة الدولة. وتستدعي هذه العلاقات تفسيراً لخصوصيتها. ونبدأ هذا التفسير بالعودة إلى بداياتها، ومن ثم ننتقل إلى وصف مراحل تطور هذه العلاقة وصولاً إلى المرحلة الحالية ومواصفاتها، وبعد ذلك، نستعرض طبيعة العلاقات الحالية بواسطة ثلاثة أمثلة.



وساطة المصالح... البدايات

تعود العلاقات المتبادلة بين الدولة، ومن قبلها المؤسسات القومية الصهيونية، والقطاع الخاص- رجال الأعمال إلى مرحلة ما قبل إقامة الدولة، أي مرحلة الانتداب البريطاني. في تلك المرحلة، لم تغب المؤسسات الجمعية أو مجموعات الضغط التي تمثل مصالح فئات اقتصادية صناعية عن المشهد السياسي. ففي عشرينيات القرن المنصرم، بدأ الصناعيون والتجار والمقاولون بإقامة تنظيمات ومؤسسات تمثل مصالحهم أمام الهيئات والوكالات الصهيونية وأمام الحكم البريطاني.⁶ فعلى سبيل المثال، كان من المهام الرئيسية التي تبناها اريبي شنكار، رئيس اتحاد الصناعيين والتجار في العام 1930، العمل على تحسين التواصل مع متخذي القرار وصناع السياسة في حكومة الانتداب البريطاني ولدى قيادات اليشوف (الهيئات الصهيونية والوكالة اليهودية)، بهدف تحسين أوضاع الصناعة العبرية، وتقديم خدمات خاصة للصناعيين.⁷

إلا أن اهتمام اتحاد أرباب الصناعة لم يقتصر فقط على المصالح الاقتصادية للصناعات العبرية، بل كان شريكاً في جهد استيعاب الهجرة وخلق أماكن عمل للمهاجرين الجدد.⁸ كما قام الاتحاد بحملة للضغط على الانتداب البريطاني لتغيير قوانين الجمارك التي توفر تسهيلات للاستيراد، وتفتح باب المنافسة مع الإنتاج المحلي، لأن ذلك يضر بالصناعة العبرية. بالإضافة إلى الحملات التي قاموا بها لتشجيع شراء منتجات صناعية «عبرية»، في «اليشوف» في منتصف الثلاثينيات، بغية ترويج الصناعات العبرية وخلق أماكن عمل للمهاجرين. كما ساهم الصناعيون في المجهود الحربي وتطوير الصناعة العسكرية، وهي مهام تصب في المصلحة القومية ومكاملة لعمل المؤسسات القومية حينها.⁹ وتقول الباحثة في تاريخ الصناعة الصهيونية لفسكي، إنه «بمعظم فترة الانتداب كان هناك اعتبارات اقتصادية (ربح واستثمار) لدى المبادر والمستثمر اليهودي، إلا أنه أيضاً لا يمكن تجاهل الاعتبار القومي لهؤلاء المستثمرين الذين جاءوا لتحقيق ربح مالي ولتحقيق أهداف المصلحة القومية العامة».¹⁰

6. شفاطي، رفيف، (1991). الصناعة والإنجاز: رواية الصناعيين واتحاد أرباب الصناعة في إسرائيل 1921-1991. مكتبة اتحاد أرباب الصناعة في إسرائيل.
7. المصدر السابق.
8. فمثلاً في 26 أيلول 1926، اتخذ المؤتمر العام لاتحاد أرباب الصناعة قراراً، بمثابة إعلان نوايا، بأن يقوم الاتحاد بدور فعال وجدي في مسألة خلق أغلبية يهودية في أرض فلسطين، وكان على قناعة بأن تغيير الميزان الديمغرافي سيتحقق بواسطة استيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين في فروع الصناعة العبرية، وليس فقط في الزراعة العبرية. هذا القرار والموقف يعكسان رغبة اتحاد أرباب الصناعة في تحمل دور قومي بالإضافة إلى وظائفه في خدمة قطاع الصناعة. مثال آخر، هو تصريح الصناعي ح. ليبر، أحد قيادات اتحاد أرباب الصناعة، في مؤتمر اتحاد أرباب الصناعة العبرية في أرض إسرائيل في العام 1927، حين قال: «لم نأت إلى هنا لربح ثروة فقط إنما جئنا أيضاً لبناء الوطن». (المصدر السابق، صفحات: 23-24).
9. شفاطي، رفيف، (1991).
10. لفسكي، (1995).

• النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي •

كان القطاع الخاص العبري، منذ نشأته، شريكاً اقتصادياً هاماً للحكومات والمؤسسات القومية، لكنه شارك أيضاً في السعي لتحقيق أهداف قومية، وتجنّد ضمن المشروع الصهيوني، وكان جزءاً لا يتجزأ منه. بالمقابل، وعلى الرغم من الوظيفة الاقتصادية والتصنيعية التي لعبتها الوكالة الصهيونية والهستدروت، وتفضيلهما ملكية جماعية قومية لمصادر الإنتاج بغية خدمة المشروع الصهيوني، لم تكن قطيعة ولا عداوية بينهم وبين القطاع الخاص، إنما كانت وجهات نظر مختلفة للطريق الأفضل لتحقيق الأهداف القومية والمشروع الصهيوني. فقد وضعت المؤسسات القومية أهداف استيعاب المهاجرين وضمان أماكن عمل للمهاجرين، وتوفير منتجات أساسية على رأس أهدافها التصنيعية والزراعية، وفضلتهم عن أهداف الربح الاقتصادي. لذلك كان القطاع الخاص، بالإضافة لأسباب أخرى، قطاعاً فتيماً وضعيفاً ومهمشاً وغير مؤثر على القرارات السياسية أو الاقتصادية، وواجه، على أرض الواقع سياسات الهستدروت والوكالة اليهودية، وحكومة الانتداب في الوقت ذاته. لكنه كان على تواصل مع القيادات السياسية وكان شريكاً في المشروع القومي.

في العقود الأولى لإقامتها، تبنت دولة إسرائيل نظاماً اقتصادياً مركزياً شبه اشتراكي-صهيوني، سادت فيه قناعة أن القطاع الخاص لن يتمكن من تزويد وتجنيد الاستثمارات اللازمة لاحتياجات تطبيق المشروع الاستعماري القومي، واستيعاب الهجرة وتكلفة الأمن والاحتلال، لأنه قطاع ضعيف وحديث، لا يقوى على حمل تنمية وتطوير الاقتصاد الإسرائيلي. لذلك، كان البديل تطوير الاقتصاد من الأعلى، أي بتوجيه من الدولة. فبعد إقامة دولة إسرائيل، تم إنشاء الكثير من المصانع والشركات التي كانت تحت سيطرة ثلاث مجموعات أساسية، هي: حكومة إسرائيل، والوكالة اليهودية، ونقابة العمال العامة «الهستدروت»، بالإضافة إلى ملكية صغيرة للقطاع الخاص. أدى هذا إلى ولادة جهاز مركزي (سلطوي) جدا.¹¹ لكن بالتوازي مع احتكار الدولة للاقتصاد وتطويره، لم تعاد الدولة القطاع الخاص بالملق، وهو لم يعادها،¹² بل كان هناك تعايش وتوافق فيما بينهما، بحدود إطار اللعبة التي رسمتها الدولة بكونها اللاعب الأقوى في الحلبة الاقتصادية والسياسية. ويقول ليفي فائور إن شدة تدخل الحكومة والسيطرة على الأسواق لم يكن لهما مثل سوى بالأنظمة الشيوعية.¹³

استمر هذا الحال لغاية سبعينيات القرن الماضي. فقد كانت الدولة هي اللاعب الأقوى والأبرز في مجال الاقتصاد والصناعة والبنوك، وتدخلت المؤسسات، التي تملكها، بشكل كبير بمعظم العمليات والفعاليات الاقتصادية والتنموية وعمليات التحديث. فكانت الحكومة المسؤول الأول عن عمليات التصنيع في خمسينيات القرن المنصرم؛ ووضعت، في منتصف سنوات الستينيات، الأسس

11. قستنتين، كوسنكو، (2008)، تكوين مجموعات الأعمال في إسرائيل وتأثيرها على الشركات وسوق العمل، القدس: بنك إسرائيل.

12. دافيد، ليفي فائور، (2001).

13. المصدر السابق.

•النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي•

للصناعات العسكرية، والتي سيكون لها دور كبير في بلورة وتنمية الاقتصاد الإسرائيلي في صورتها الحالية، وكان لها القرار بنوعية الصناعات التي سوف تقام، وأين ستقام، وأي دعم مالي تتلقى تلك الصناعات.¹⁴ لذلك، لم يكن متسع لبلورة نخب اقتصادية صناعية ومالية مستقلة، أو متميزة، عن مؤسسات الدولة أو الحزب الحاكم. فكلها جاءت من نفس البيئة والمجتمع، وعملت في إطار مؤسسات متداخلة ومتشابكة، وتحت إطار مصالح واحدة.

هذه الحالة والقناعات بدأت تتغير منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، وبات للقطاع الخاص وأدوات السوق دور جدي في تحقيق المصالح الاقتصادية القومية، نتيجة لتراكم عدة عوامل اقتصادية وتحولات في السياسة الاقتصادية وفي ملكية الشركات، وإعادة توزيع الوظائف بين الدولة والقطاع الخاص. براعم التغيير في مبنى الاقتصاد والملكية والسياسات الاقتصادية، التي بدأت في بداية السبعينيات، تأثرت من الازدهار الاقتصادي الكبير في الاقتصاد الإسرائيلي، الناتج عن: سياسات الإنماء والتطوير الحكومية؛ أموال التعويضات التي حصلت عليها إسرائيل من الحكومة الألمانية والمساعدات الأمريكية (خاصة بعد حرب 1967)؛ أمواج هجرة يهودية كثيفة إلى إسرائيل. وكان للصناعات العسكرية حصة الأسد من أموال الاستثمار والتصنيع، بالإضافة إلى صناعات المعادن والإلكترونيكا. هذه المعادلة وبداية التغيير في السبعينيات وضعا الأسس الاقتصادية والمالية لولادة النخب الاقتصادية المالية الحالية في إسرائيل.¹⁵

وساطة المصالح... بداية التحول

مع بداية الثمانينيات، بدأت ملامح أزمة مالية واقتصادية حادة في الاقتصاد الإسرائيلي، منها تضخم مالي مرتفع (بلغ أحيانا 400%) وتراجع سعر الصرف، وارتفاع البطالة، وارتفاع كبير في الدين الخارجي، وأزمة بنوك كادت أن تطيح بالمنظومة البنكية في إسرائيل. في منتصف الثمانينيات، أقرت حكومة الائتلاف القومي (شراكة بين حزب الليكود وحزب العمل) الإسرائيلية خطة إشفاء شاملة في الاقتصاد الإسرائيلي (Emergency economic stabilization plan)، قادها وزير المالية يتسحاق مودعي ورئيس الوزراء شمعون بيرس، وبضغط من الإدارة الأمريكية واشترطها لتقديم مساعدات مالية لإسرائيل.¹⁶ كان من ضمنها تقليصات واسعة بمصروفات الأمن، التي أثرت على

14. Maman, Daniel. (2002). «The Emergence of Business Groups: Israel and South Korea Compared», *Organization Studies*, 23: pp. 737-758.

15. المصدر السابق، ص. 748.

16. Ronen, Mandelkern. (2010). Professionals Struggling For Reform: Economists and Power in Israel's Political-Economic Liberalization.

• النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي •

الصناعة الحربية، وفي ميزانيات الرفاه والصحة والتعليم. وقررت الحكومة أيضاً تحرير قطاع الصرف والعملة الأجنبية، ومنحت المستثمرين إمكانية تجنيد الأموال عن طريق سوق الأسهم والأسواق العالمية. وبدأت الحكومة بتنفيذ برنامج خصخصة للشركات الحكومية، مما أدى إلى انخفاض أملاك الحكومة الصناعية من مجمل الصناعات في إسرائيل من 27% عام 1985 إلى 6% في عام 1995. وفي نهاية التسعينيات، بدأت عملية استبدال المالكين في معظم الشركات الكبيرة.¹⁷ دفعت الأزمة الاقتصادية والمالية في الثمانينيات التحولات التي بدأت بوادرها في السبعينيات، وكانت نقطة مفصلية في تاريخ الاقتصاد الإسرائيلي وولادة النخب الاقتصادية والمالية الحالية. فقد أدت الأزمة إلى تحول في ميزان القوى الذي كان لصالح الدولة واتحاد العمال (الهستدروت) وشركاته ومؤسساته، إلى صالح القطاع الخاص ورأس المال الذي وُكِّل بتخليص إسرائيل من أزمته المالية. وفقاً لممان (2002)، بدأ، في تلك الفترة، استعمال مصطلح «مجتمع الأعمال» لأول مرة في القاموس اللغوي الإسرائيلي. وفي تلك المرحلة، حصل التحول الفعلي من النخب الاقتصادية القديمة واستبدالها بنخب جديدة، وكانت بمثابة إعلان بدء حقبة جديدة بتاريخ المجموعات الاقتصادية في إسرائيل وهويتها؛ حقبة الليبرالية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتحول كبير في ملكية الشركات الكبرى ووظائفها، بالتوازي مع تحول في سياسات الدولة الاقتصادية ودورها في السوق.

في العقود الأولى لقيام دولة إسرائيل، شكل حزب مباي الحاكم وبعض الأحزاب الصغيرة الشريكة في الائتلاف الحكومي، مصدرًا لكافة النخب: السياسية، والحزبية، والبيروقراطية، والأمنية، والعمالية، والاقتصادية، والمالية. وقد سيطرت تلك النخب على كافة مؤسسات الدولة، وعملت بالأساس وفقاً لمصالح الحزب والمشروع الصهيوني. أما القطاع الخاص، فقد كان صغيراً، وتألّف من مصانع ومصالح اقتصادية عائلية، أو شراكات بين العائلات؛ لكن تأثيرهم الاقتصادي والسياسي كان ضئيلاً. منذ تسعينيات القرن المنصرم، تبدلت هذه المعادلة، وتغيرت النخب الاقتصادية المالية والصناعية، وتغيرت وظائفها وأدوات عملها، وأسلوبها في وساطة المصالح. فقد تبدلت معظم ملكية الشركات والمصانع والفعاليات الاقتصادية والمالية الكبيرة، وتراجع مكان وأهمية الشركات والصناعات التقليدية القديمة، وارتفعت مكانة الفروع المالية والاتصالات وصناعات التقنيات الحديثة والمعلومات والحوسبة (التي نشأت، بالأساس، من الصناعات الأمنية والعسكرية التي خصصت في الثمانينيات أو بادر إلى إقامتها مبادرون تخرجوا من الصناعات العسكرية أو الجيش). وانتقل الكثير من الصناعات والخدمات التي كانت بملكية الدولة إلى ملكية القطاع الخاص، إضافة إلى

17. Maman, Daniel. (2002).

• النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي •

نشوء شركات الاتصالات الحديثة التي بدأت مع دخول عصر الهاتف النقال في منتصف التسعينيات، وإدخال شركات جديدة لخدمات الهاتف الأرضي وعصر تعدد المحطات التلفزيونية. وطبعاً، هناك عدد من الشركات الخاصة، العائلية، التي توسعت وكبرت وحافظت على مكانتها وأملأها. لكن، بالمجمل، اندثر واختفى الكثير من النخب الاقتصادية الصناعية التقليدية، وجاءت نخب جديدة؛ نخب نمت لأنها نجحت، من ضمن أمور أخرى، في تجنيد أموال ورأس مال من خارج إسرائيل بفضل التغييرات في القوانين والسياسات، وتراجع دور الدولة. فعلى سبيل المثال، يأتي الباحث يائير أهروني بمثال عن كتاب، كان قد نشره في العام 1976، وفيه قائمة بالمجموعات الاقتصادية المسيطرة أو المالكة الكبيرة في إسرائيل. وحين عاد في العام 2004 لفحص نفس القائمة، وجد أنه لم تبق أية شركة من بين هؤلاء، أو على الأقل انتقلت ملكية الشركات إلى مجموعات أخرى، خاصة الانتقال من ملكية عامة إلى ملكية خاصة.¹⁸ وقد استفاد أصحاب الشركات الجديدة الذين استولوا على الشركات العامة من علاقاتهم بالمؤسسة الحاكمة، وتداخل المصالح السابقة التي سادت بين النخب السياسية والاقتصادية.

أما في سياق التغيير في علاقات النخب الاقتصادية الحالية والدولة، فنجد أن النخب الحالية غير مرتبطة، إلى حد كبير، بمصادر مالية حكومية أو برضا الوزراء والبيروقراطية، ولديهم قدرة على تجنيد رأس مال ومستثمرين من خارج إسرائيل، وقدرة كبيرة في التأثير على السياسات المالية والاقتصادية الحكومية. وتسود قناعة لدى كبار موظفي الدولة، خاصة في وزارة المالية والوزارات الاقتصادية، أن وظيفتهم الأساسية توفير البيئة الملائمة لعمل الشركات لتنمو وتكبر.¹⁹ هذه المواصفات توفر مساحة أكبر لعمل النخب الاقتصادية والمحاولة للتأثير على السياسة وفقاً لمصالحهم الخاصة، خاصة أننا نتحدث عن نظام تشاركي، فيه قوة لا بأس بها للدولة وللقطاع الخاص وأرباب الصناعة والمال.

تعمل النخب الحالية في بيئة سياسية أكثر ودية، من أي وقت مضى، تجاه القطاع الخاص والربح، وتعرّف وفقاً للأدبيات الإسرائيلية حقبة اللبرلة والعولة التي تأثرت وأثرت على النخب الاقتصادية الحالية. يكمن مصدر هذه السياسة، حسب غالبية الباحثين في مجال السياسات الاقتصادية، بالتغيير الذي حدث في بيئة السياسة العامة للدولة منذ منتصف الثمانينيات، والذي ساهم بتغيير نظرة المواطنين الإسرائيليين تجاه المجتمع والحكومة والأهداف الاجتماعية والاقتصادية للمواطن

18. Ahroni, Y. (1998). «The changing political economy of Israel». *Annals Of the American Academy Of Political and Social Science*, JAN, pp. 127-146.

19. راجعوا على سبيل المثال: أقوال عميد بنك إسرائيل في مؤتمر هرتسليا الأول عام 2000، وأقوال مدير خدمات الدولة، لدى عوزي اراد (2001)، ميزان المناعة والأمن القومي، مؤتمر هرتسليا الأول. تل أبيب: مشغال، صفحات: 163-189.

• النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي •

والدولة على حدّ سواء.²⁰ كان ذلك نهاية عصر الاشتراكية الصهيونية في الدولة وبداية الدخول إلى عصر الرأسمالية الصهيونية، أي الانتقال من الصهيونية الجماعية إلى صهيونية السوق. وفقا ليانير بلسنر، فإنّ ثقافة إسرائيل الاقتصادية، والتي تأسست قبل قيام الدولة، مرّت في تحوّل حقيقيّ، وتتنازل، إلى حدّ كبير، عن فكرة أنّ الدولة هي المسؤولة المباشرة عن وضع الرفاه الاقتصاديّ، كما ينبثق عن الإيديولوجية الاشتراكية الصهيونية.²¹ أما عيرا شركنسكي، فيفسر التغييرات التي مرت بها الدولة بمصطلحات توزيع القوى، من جديد، من أيدي العاملين إلى أيدي أصحاب رؤوس الأموال، من النخب القديمة والتقليدية، إلى النخب الجديدة. الإيديولوجية الاجتماعية الاقتصادية التي بلورت وبرزت هذا التغيير هي اقتصاد السوق الحرّ.²²

إذًا، فقد كانت التحولات والتغييرات في نهاية الثمانينيات واسعة وعميقة، وطالت هوية النخب الاقتصادية ووظائفها والسياسات الاقتصادية العامة، كما طالت منظومة المفاهيم لدى المجتمع وصناع القرار. ومنذ بداية تسعينيات القرن المنصرم ولغاية الآن، نجد نوعين من تدخل النخب الاقتصادية في السياسة العامة ومحاولة تأثيرها على المجتمع. ونموذج التدخل هذا مرتبط، إلى حد ما، بالأجواء السياسية العامة في الدولة وبهوية الحزب الحاكم، والقناعات الإيديولوجية - السياسية والاقتصادية - لدى النخب الحاكمة، ومواقف المجتمع الإسرائيلي عامة. ففي عقد التسعينيات، خاصة في الفترة القصيرة لحكم حزب العمل 1992-1996، حاولت النخب الاقتصادية التأثير على السياسات الاقتصادية والأمنية والخارجية بصورة جماعية، إلى حد بعيد، بغية تحقيق مصالحها. وبعد ذلك، كما سنرى، باتت تكتفي بمحاولة التأثير على السياسات الاقتصادية العامة بواسطة عمل جماعي من جهة، ومحاولة الحفاظ على مصالحها الضيقة الفردية أمام الحكومة بواسطة عمل فردي من جهة أخرى. وبهذا المعنى فقد تأثرت مصالح ومطالب النخب الاقتصادية من سيطرة الفكر الاقتصادي النيو-ليبرالي على المشهد الاقتصادي والسياسي في إسرائيل، ومن إطباق اليمين الصهيوني على زمام الحكم في إسرائيل وسيطرته على السلطة، ومن التغيير في قناعات المجتمع الإسرائيلي عامة، خاصة بعد الانتفاضة الثانية، ومن اندماج إسرائيل بالاقتصاد العالمي، ووصولها إلى أسواق جديدة كانت مغلقة أمامها في السابق.

بغية توضيح ذلك سوف نستعين بثلاثة أمثلة - محاور أساسية: الأول هو تدخل -ومن ثم عزوف-

20. رام، اوري (2004). "الفجوات الجديدة: رأس مال عالمي، ما بعد النظام الفوردستي، وعدم المساواة"، لدى، داني فيلك واوري رام (محرران)، سلطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة. القدس: فان لير: 16-34؛ فيلك، داني (2004). "إسرائيل موديل 2000"، لدى، داني فيلك واوري رام، صفحات: 34-56؛ شاليف، ميخائيل، 2004. "هل حولت العولمة والبلورة الاقتصاد السياسي الإسرائيلي إلى اقتصاد طبيعي"، لدى، داني فيلك واوري رام، صفحات: 84-115.

21. Plessner, Y. (1994). *The political economy of Israel: From ideology to stagnation*. New York: State University of New York press.

22. Sharkansky, I. (1987). *The Political economy of Israel*. New Jersey: Transaction, Inc. pp. 93-149.

•النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي•

القطاع الخاص ورجال الأعمال كجماعة ضغط في موضوع المفاوضات السياسية مع الطرف الفلسطيني، ومحاولتهم تشجيع الحكومة والمجتمع الإسرائيليّين، في بداية التسعينيات، خوض تجربة المفاوضات وحل الصراع، لأن ذلك يخدم مصالحهم الاقتصادية؛ الحالة الثانية هي التوافق بين القطاع الخاص ورجال الأعمال وبين صناعات القرار في مجال السياسات الاقتصادية النيو-ليبرالية للحكومة، التي تكون عادة بواسطة وساطة مصالح جماعية؛ ثالثاً، العمل للتأثير على سياسات حكومية أو قرارات تخص مصالحهم الفردية وشركاتهم أو نشاطاتهم الاقتصادية، أي وساطة مصالح فردية. هذه المحاور تدل على طبيعة النظام النيو-ليبرالي نيو-صهيوني الحالي في دولة إسرائيل، وأن الانحراف نحو اليمين الاقتصادي هو جزء من الانحراف السياسي العام نحو اليمين المحافظ.

اتفاقيات أوسلو: ولادة التأثير السياسي الجماعي لقطاع الأعمال

ترافق التحول في السياسة الاقتصادية والاقتصاد الإسرائيلي في مرحله الأولى، بداية التسعينيات، مع محاولة تغيير سياسي ليبرالي في إسرائيل، انعكس في محاولة لإعادة ترتيب الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967، لكنه لم يدم طويلاً، على عكس التحول الاقتصادي. وقد ربط عدد من الباحثين التحولات الاقتصادية والسياسية في بداية التسعينيات، خاصة بين عملية المفاوضات التي دارت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبين رغبة القطاع الخاص وكبريات الشركات بالاندماج في الاقتصاد العالمي والعولمة.²³ وفقاً لهؤلاء، البدء في المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية وعدد من الدول العربية، أثار إيجاباً على دخول إسرائيل النادي الاقتصادي العالمي وإنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية. بل إن هذا التغيير في تعريف الصراع العربي-الإسرائيلي حصل، من ضمن أمور أخرى، بفضل حاجة قطاع الأعمال الإسرائيلي الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتجنييد استثمارات، وتسويق إنتاجه في الأسواق العالمية. وقد كان لقطاع الأعمال ورجال الأعمال دور هام في التحول السياسي الذي حصل بداية التسعينيات في إسرائيل، ودعم حزب العمل ومرشحه يتسحاق رابين في انتخابات 1992، وفوزه على حزب الليكود المتشدد. وقد كان موقف قسم كبير من القطاع الخاص وكبريات الشركات بمثابة عمل جماعي للتأثير على السياسات الخارجية والسياسات الأمنية. وقد برز من المبادرين والداعمين لهذا الموقف بني غائون، مدير عام شركة «كور»، ودوف لاوطن، رئيس اتحاد أرباب الصناعة، وإيلي هوروفيتس، مدير شركة «طيف»، وغيرهم. وفي هذه الحالة، يمكن القول أن النخب الاقتصادية ورجال الأعمال

23. مثلاً: يوأف، بيلد، وغرشون شفير، (2005). من هو إسرائيلي: ديناميكية المواطنة المركبة. تل أبيب: جامعة تل أبيب.
Ben-Porat, Gay. (2007). «Dollar Diplomacy: Globalization, Identity Change and Peace in Israel»,
Nationalism and Ethnic Politics, 12(3-4): pp. 455-479.



•النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي•

عملوا، بشكل جماعي إلى حد ما، أو على الأقل قسم من رجال الأعمال والذي كان على قناعة أن ذلك سيحسن من الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل ومستقبلها الاقتصادي، عملوا معاً للتأثير على صناعات القرار وبغية تغيير سياسة إسرائيل تجاه منظمة التحرير والاحتلال.

جاء اهتمام رجال الأعمال في دفع العملية السلمية بعد أن اكتشفت إسرائيل، في نهاية الثمانينيات إثر انهيار الاتحاد السوفيتي، أنها غير مهيئة لاستيعاب موجات كبيرة من المهاجرين اليهود الذين بدأوا بالانتقال إليها. واكتشفت الصناعة الإسرائيلية والقطاع الخاص أنها قد يخسران فرصة ذهبية للانتقال من حالة اقتصادية إلى أخرى مختلفة تماماً. خاصة أن الاقتصاد مر بعقد ضائع من حيث النمو والتوسع. وكان عدد كبير من قيادات القطاع الخاص والشركات العامة الكبيرة على قناعة أن الاقتصاد الإسرائيلي بحاجة إلى إعادة هيكلة، وتوزيع السيطرة بين الدولة والقطاع الخاص من جديد، وبحاجة إلى عملية لبرلة واسعة، وتجديد استثمارات خارجية، والاندماج في الاقتصاد العالمي. قسم من هؤلاء كان أيضاً على قناعة أنه بدون استقرار سياسي أمني، وبدون حل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، لن يتمكن الاقتصاد الإسرائيلي من اللحاق بالعودة الاقتصادية. هنا كانت حاجة لتدخل القطاع الخاص والفعاليات الاقتصادية لدى متخذي القرار بهدف تغيير السياسة والتعامل الإسرائيلي في موضوع الصراع مع الفلسطينيين. وفقاً للصحفي روسنات ماثيو من صحيفة «بيزنيس ويك»، فإن «رجال الأعمال في إسرائيل حددوا حينها، إنه بدون السلام لا يمكن استيعاب المهاجرين الجدد»، لذلك بدأوا بتشكيل ضغط على حكومة شمير (مقتبس لدى بن بورات).²⁴ وعملياً، تمثل هذه الحقبة بداية تبلور «مجتمع النخبة الاقتصادية-المالية» وبداية تأثيره على السياسة العامة في إسرائيل بما يفيد مصالحه الاقتصادية، بشكل جماعي.

كان بني غائون، مدير عام شركة كور حينها، من أبرز الداعين لهذه المقاربة التي تربط بين التطور الاقتصادي، بل إنقاذ اقتصاد إسرائيل من كارثة، وبين البدء بعملية مفاوضات وسلام مع الطرف الفلسطيني.²⁵ وكان غائون من أصحاب المقولة أن اندماج إسرائيل بالعودة هو ما يضمن مستقبلها الاقتصادي.²⁶ وعلى سبيل المثال، صرح غائون، في مؤتمر القدس للأعمال في العام 1994،

24. Ben-Porat, Gay. (2005). «Between Power and Hegemony: Business Communities in Peace Processes», *Review of International Studies*, 31(2): pp. 325-348.

25. كانت شركة كور حينها من أكبر الشركات الصناعية والتجارية في الاقتصاد الإسرائيلي، وكانت في مراحل أولية من عملية بيعها للقطاع الخاص (كانت بملكية نقابة العمال العامة الهستدروت)، وطمعها عن تلقي مساعدات حكومية. أقيمت الشركة في العام 1944 بهدف إنتاج أماكن عمل للمهاجرين اليهود، وشغلت في منتصف الثمانينيات قرابة 11% من القوى العاملة الإسرائيلية وأنتجت قرابة 10% من الناتج المحلي. وقد تحولت، في نهاية الثمانينيات، إلى شركة قابضة تدير قرابة 30 مصنعاً وشركة، وبدأت بتجديد استثمارات وأموال من السوق العالمي، خاصة «الوول ستريت»، وبهذا، وفقاً لمديرها العام بني غائون صانع التحول، نجت من الأفلاس، وانتقلت إلى الربح. في نهاية الثمانينيات بيعت لشركة أمريكية.

26. بيلد وشفير، (2005: 292).

•النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي•

أنه «دون أدنى شك، إن استمرار توسع الاقتصاد الإسرائيلي يتعلق باستمرار تجنيد الاستثمارات الدولية والانتشار في الأسواق العالمية الجديدة، واكتساب المعرفة والخبرات والعلاقات. إلا أن العقبة الأساسية أمام ذلك هي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني».²⁷ وكذلك صرح ايلى هوروفيتس، رئيس شركة «طيفع» للأدوية (من أكبر الشركات في الاقتصاد الإسرائيلي الحالي)، إنه «بدون سلام، فإن المستقبل الاقتصادي قاتم».²⁸ دوف لاوطين، الذي شغل رئيس اتحاد أرباب الصناعة والمنظمات الاقتصادية والتجارية قال: «فقط الدمج بين سياسات اقتصادية حكيمة والتقدم في عملية السلام يضمن نمو وتطوير الاقتصاد الإسرائيلي».²⁹ دان بروبر، الذي شغل منصب رئيس اتحاد أرباب الصناعة، قال، في مقابلة صحفية في العام 1993، إن السلام جيد للأعمال. داني غيلرمان، رئيس الغرف التجارية، قال إن بإمكان إسرائيل الاختيار بين بقائها كأى دولة اعتيادية تقليدية أو أن تتحول إلى مركز خدماتي وتجاري في الشرق الأوسط. أي أن تكون سنغافورة أو هونغ-كونغ الشرق الأوسط.³⁰

وفقا لبيلد وشافير (2005)، كانت هذه المرة الأولى التي يعمل فيها قطاع الأعمال بصورة منظمة، ويخرج إلى الجمهور الإسرائيلي، في محاولة لدفع تغيير سياسي، وطرح مقاربة عقلانية ربحية للصراع مع الفلسطينيين. وكان هذا أول تدخل علني في السياسة الخارجية أو مواضيع السلام والأمن في إسرائيل من قبل رجال الأعمال، بعد أن كان تعامل الدولة والمجتمع مع الصراع من منظور أمني فقط.³¹ كان هذا بعد أن اقتنع قطاع الأعمال أن الليرة وتغيير السياسة لن ينفذا وحدهما الاقتصاد الإسرائيلي أو يؤديا إلى تنمية، بل إن التنمية بحاجة إلى إنهاء الصراع. أي أن هناك تداخلاً عضوياً بين الليرة والنمو والسلام والعودة.³²

قامت مجموعة رجال الأعمال بمحاولات الضغط على الحكومة وتشجيعها من خلال لقاءات مع رئيس الوزراء رابين ووزير الخارجية بيرس، وأيضاً من خلال محاولتها التأثير على الرأي العام الإسرائيلي وإقناعه بأهمية السلام وثماره على الاقتصاد الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال، قامت مجموعة من رجال الأعمال، بعد تسرب الأخبار الأولية عن المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، بنشر إعلانات مدفوعة الثمن في الصحف ووسائل الإعلام تشجع رابين وبيرس على المضي نحو السلام.³³ وقد أقاموا لجنة خاصة لدعم المفاوضات والتوصل إلى اتفاق، ولتسويق السلام بين

27. المصدر السابق، 193.

28. المصدر السابق: 194.

29. المصدر السابق: 297.

30. مقتبس لدى بن بورات، (2007).

31. بيلد وشفير، (2005، 296).

32. بن بورات، (2007).

33. المصدر السابق.

• النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي •

الجمهور الإسرائيلي وشرح أهميته وضرورته. وفي العام 1994، أسس رجلا الأعمال داني غلرمان ودوف لاوتمان جمعية باسم «نتائج اقتصادية من اتفاقية الحكم الذاتي للفلسطينيين ووسائل للاندماج مع الاقتصاد الإسرائيلي» بغية المساهمة في دفع عملية السلام.³⁴

وفقا للباحث غاي بن بورات، فإن «مجتمع الأعمال» تبنى، بمعظمه، عملية السلام، وأبدى استعداداه للتدخل والتأثير على متخذ القرار وعلى المجتمع في سبيل تحقيق ذلك. وفعلا، نجحت هذه المجموعة في أن تتحول إلى مجموعة ضغط تعمل بشكل جماعي بهدف تغيير السياسة العامة بما يضمن مصالح الاقتصاد الإسرائيلي الكلي ويضمن النمو والتطور، أي تحقيق أهداف جماعية لقطاع الأعمال والمجتمع ككل. وقد نجحت هذه المجموعة فعلا بالتأثير على صانع القرار، لكنها لم تقنع كافة شرائح المجتمع الإسرائيلي بأهمية السلام.³⁵

نجاح تجربة التسعينيات وعمل الشركات الكبيرة في دعم بدء عملية التفاوض والسلام لإنقاذ الاقتصاد، لم تتحول إلى حالة ثابتة في المشهد السياسي الإسرائيلي. بل اقتصر على محاولة دفع الحكومة للدخول في مفاوضات ودعم العملية التفاوضية. لكن هذه الأهداف تغيرت، استنادا إلى تصرف وتصريحات رجال الأعمال والمؤتمرات الاقتصادية، منذ بداية الألفية الحالية. ونرى أن الأهداف الجماعية لرجال الصناعة والأعمال من التأثير على السياسة بات يصب، بالأساس، في الحفاظ على السياسات الاقتصادية الليبرالية وتعميقها، وفي تحقيق مصالح اقتصادية عينية لشريحة الأعمال وأباطرة المال الإسرائيليين. وأيضا في هذه الحالة، نجد أن أسلوب العمل كان عادة أسلوب عمل جماعيا عن طريق منظمات ومؤسسات تمثل القطاع الخاص. وهذا لا يلغي، طبعا، إصدار مواقف تدعم وتشجع العودة إلى العملية التفاوضية، لكن هذا الجانب لم يعد الأهم أو الأبرز في محاولة التأثير السياسي لقطاع الأعمال والمال أو «مجتمع الأعمال». ويمكن تفسير هذا التحول، بنجاح إسرائيل دخول النادي الاقتصادي العالمي وانتهاء المقاطعة الاقتصادية العربية، وإيجاد بدائل للأيدي العاملة الفلسطينية الرخيصة، والتحول في القناعات السياسية والمواقف في المجتمع الإسرائيلي ومتخذي القرار بعد الانتفاضة الثانية، وتبني مقولة أيهود براك (رئيس الحكومة 1999-2001) بأنه لا يوجد شريك فلسطيني لعملية السلام. لذلك، لا يرغب قطاع الأعمال أن يغرد خارج السرب أو أن يكون خارج الإجماع الإسرائيلي، بعد أن سقط خيار التفاوض في عقر معسكر «اليسار الصهيوني».

34. بالمجمل، جاء دعم عملية التفاوض والسلام من قطاعات اقتصادية صاحبة احتمالات وطاقات للربح، خاصة في مجال التصدير. لكن إدارات صناعات تقليدية تعتمد على القوى العاملة، والاقتصاد القديم والبناء، لم تدعم العملية بنفس الحماس، وبعضها عارضها. لأنها خشيت من رفع أسعار القوى العاملة الفلسطينية.

35. بن بورات، (2005).

التخلي عن التأثير في السياسة الخارجية-الأمنية والاكتفاء بالسياسات الاقتصادية

بعد فشل مفاوضات السلام بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر كامب ديفيد في تموز 2000، والتحول في مواقف المجتمع الإسرائيلي وسياسات الحكومة، الذي ترجم في انتخاب اريئيل شارون رئيسا لحكومة إسرائيل في العام 2001، تراجع اهتمام القطاع الخاص ورجال الأعمال في التأثير على السياسات الخارجية والأمنية (العملية التفاوضية)، وازداد اهتمامهم في الحفاظ على التحول في السياسات الاقتصادية، تعميقها وتوسيعها وزيادة انكشاف الاقتصاد الإسرائيلي على الاقتصاد العالمي، وتوسيع العلاقات التجارية والاقتصادية العالمية. ويمكن القول أنهم عملوا أيضا، في هذه الحالة، بشكل جماعي وعن طريق مؤسسات وتنظيمات تمثيلية، للحفاظ على مصالحهم عبر انتهاج سياسة اقتصادية ودية لرأس المال والقطاع الخاص. يأتي هذا بعد أن قامت غالبية الصناعات الإسرائيلية بفك الارتباط بينها وبين الاقتصاد الفلسطيني، إما عن طريق نقل ما كانت تملك من مصانع في مناطق الضفة الغربية إلى دول الشرق الأقصى أو إلى داخل إسرائيل، والبدء في استيراد عمالة أجنبية رخيصة من الشرق الأقصى وإفريقيا وغيرها. وما تبقى هو علاقات تجارية وتصدير منتجات وسلع إلى أسواق الضفة التي تحتكرها الشركات الإسرائيلية، إلى حد بعيد.

بغية توضيح هذا التحول، سوف نستعين بمراجعة بعض المؤتمرات الاقتصادية البارزة التي تعقد في إسرائيل، ونرصد التحول في عناوين المؤتمرات والمقولات الأساسية التي خرجت عنها منذ منتصف التسعينيات ولغاية الآن.

يقام في إسرائيل كل عام مؤتمران اقتصاديان هامان للغاية، الأول هو «مؤتمر قيسارية» بإدارة المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، الذي يهتم بطرح رؤية المؤسسات الاقتصادية للسياسة الاقتصادية الأنجع لتطوير وتنمية الاقتصاد الإسرائيلي؛ والمؤتمر الثاني هو «مؤتمر هرتسليا للأمن والمناعة القومية» الذي يتناول، من ضمن مواضيع أخرى، محور الاقتصاد من منظور علاقته بالأمن القومي ومناعة إسرائيل. مؤتمر قيسارية ينعقد منذ العام 1992، ومؤتمر هرتسليا منذ العام 2001.

متابعة الدورات الأولى لمؤتمر قيسارية توضح بروز اهتمام المشاركين وصناع القرار بموضوع السلام والمفاوضات مع الطرف الفلسطيني، واندماج إسرائيل بالاقتصاد العالمي، والتحول نحو سياسات اقتصادية ليبرالية. هذا الاهتمام أخذ بالتراجع منذ نهاية تسعينيات القرن المنصرم. فقد



• النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي •

كان بند تحقيق السلام والاستقرار الأمني والسياسي بنداً ثابتاً في توصيات المؤتمر في كافة دوراته من العام 92 لغاية العام 98. على سبيل المثال، تناول مؤتمر عام 1998 موضوع إعادة نمو الاقتصاد الإسرائيلي والبطالة المرتفعة، إثر عامين من الانكماش والتراجع الاقتصادي.³⁶ ووصل المؤتمر إلى استنتاجات أن السياسة الاقتصادية المطلوبة يجب أن تتعامل مع المعوقات البنوية للتنمية وخلق أماكن عمل، ورفع الناتج؛ واستمرار إسرائيل في الاندماج بالاقتصاد العالمي، وانتهاج سياسات لتحفيز الاستثمار الخارجي في الاقتصاد الإسرائيلي. وتطرقت التوصيات إلى أهمية الحفاظ على العملية السلمية لأنها لا تقل أهمية عن السياسات المالية وإدارة الميزانية، كون عملية التفاوض جاءت بفوائد جمة على الاقتصاد الإسرائيلي. فقد ساهمت في فتح أسواق جديدة كانت مغلقة قبلها للسلع والبضائع الإسرائيلية، وقللت من عدم الأمان والاستقرار السياسي، وحسنت من إدراج الائتمان الإسرائيلي في الأسواق المالية العالمية، وساهمت في جلب الاستثمارات الأجنبية. كل هذا ساهم في خلق نمو اقتصادي وانخفاض البطالة.

في مؤتمر العام 99، تناولت جلسات الحوار مواضيع الاقتصاد الكلي من جوانب السياسات المالية والميزانية والبطالة، وأسعار العملة؛ أي تحرير الاقتصاد الإسرائيلي بجرعات أكبر من السابق بغية التعامل مع الانكماش وارتفاع البطالة.³⁷ وكذلك، تناولت الجلسات أهمية تطوير جهاز التعليم ومواضيع التعليم، وخلق رأس مال بشري يتلاءم مع متطلبات الاقتصاد الحديث، وتطوير المواصلات والبنى التحتية. وتطرقت أيضاً، ولو بشكل مقتضب، للتأثير السلبي لعدم التقدم في العملية السلمية. وكذلك الحال في المؤتمر الثامن عام 2000، الذي تمحور حول سياسات الميزانية والصناعات المستقبلية، والوضع الاقتصادي للسكان العرب.³⁸ أما مؤتمر العام 2001، فقد جاء إثر اندلاع الانتفاضة الثانية، ووضع جل اهتمامه بمنع التراجع في الاقتصاد الإسرائيلي الذي تزامن مع أزمة في الاقتصاد الأمريكي. وفي هذه المرحلة، نجد بداية التحول نحو فرضية التعامل مع الأزمة الاقتصادية والمالية والبطالة والركود بالأساس عن طريق السياسات النقدية والضرائب والميزانية، والخصخصة، وزيادة في وتيرة تحرير الاقتصاد الإسرائيلي وتعميقها.³⁹ ومنذ المؤتمر الثامن في العام 2001، نجد تراجعاً كبيراً في مكانة الحلول السلمية في تطوير الاقتصاد الإسرائيلي، وخلق التنمية، والتركيز على السياسات الاقتصادية والمالية.

36. بن بساط، آفي (1999). السياسة لتجديد النمو. المؤتمر الاقتصادي السادس (1998). القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.
37. بن بساط، آفي (2000). رأس مال بشري، بنى تحتية ونمو اقتصادي. المؤتمر الاقتصادي السابع (1999). القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.
38. بن تصيون، زيلبرفرب (2001). تحديات السوق الإسرائيلي في بداية سنوات الألفين. المؤتمر الاقتصادي الثامن (2000). القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.
39. رؤوفين، غروناو (2002). استراتيجية للنمو الاقتصادي في إسرائيل. المؤتمر الاقتصادي التاسع (2001). القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.

•النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي•

بالمقابل، بدأ، في العام 2001، عقد مؤتمر هرتسليا السنوي للمناعة والأمن القومي في إسرائيل، والذي يتناول محور الاقتصاد كمركب من مركبات الأمن القومي الإسرائيلي. ومنذ المؤتمر الأول، نجد أن المقاربة الاقتصادية الإسرائيلية المركزية والتيار الاقتصادي المركزي المقرب من السلطة وصناع القرار، يتبنون، بوضوح، فك الربط بين تنمية الاقتصاد الإسرائيلي وعملية التفاوض مع الفلسطينيين، ويتبنون معادلة الاندماج في الاقتصاد العالمي دون الحاجة للمرور ببوابة عملية التفاوض مع الفلسطينيين. بمراجعة تقارير المؤتمر منذ عامه الأول، 2001، ولغاية العاشر في العام 2012، نجد أن الركائز الفكرية المقترحة لتطوير الاقتصاد هي:⁴⁰

1. الاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق استغلال نقاط القوة للاقتصاد الإسرائيلي؛
2. توفير السياسات المالية والضريبية وسياسات ميزانية داعمة للاندماج؛
3. تطوير فرع صناعات التقنيات الحديثة كرافعة للاندماج في الاقتصاد العالمي؛
4. تطوير إنتاجية العامل الإسرائيلي في مجال التقنيات الحديثة؛
5. الصناعات الأمنية هي ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية الإسرائيلية؛
6. الحفاظ على تدرج الائتمان الإسرائيلي لدى مؤسسات تدرج الائتمان العالمية؛
7. تطوير رأس المال البشري؛
8. تطوير وتحرير أسواق المال والاستثمار في إسرائيل؛
9. رفع الجدوى الاقتصادية للاستثمار في إسرائيل؛
10. تطوير قطاع الأمولة (financial) - الخدمات المالية والبنكية والاستشارية بواسطة الأدوات الضريبية؛
11. تعميق انفتاح وانكشاف الأسواق الإسرائيلية على الأسواق العالمية، وزيادة وتيرة الخصخصة؛
12. التعامل مع عدم المساواة داخل المجتمع الإسرائيلي بواسطة خلق نمو اقتصادي؛

40. انظروا تقارير مؤتمر هرتسليا للمناعة والأمن القومي من العام 2001 ولغاية 2012: www.herzliyaconference.org/?CategoryID=32. تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني بتاريخ: 30.8.2013.

•النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي•

13. تطوير الاقتصاد العربي في إسرائيل، ورفع إنتاجية العامل العربي، ورفع المستويات المعيشية والمشاركة في أسواق العمل، خاصة لدى النساء العربيات. وفي هذا تحول كبير في المنظور الإسرائيلي، أي التحول من الحاجة لعلاقات جيدة مع الفلسطينيين في المناطق المحتلة لتطوير الاقتصاد إلى الارتكاز على تطوير الاقتصاد العربي في إسرائيل، كهدف قومي .

نجحت هذه الخطوات، وفقا لتلخيصات المؤتمرات المتتالية، بإخراج الاقتصاد الإسرائيلي من أزمة الأعوام 2002-2004، وزيادة اندماج الاقتصاد الإسرائيلي في اقتصاد العولة، وجذب الاستثمارات العالمية، مما أدى إلى خفض البطالة، ورفع الإنتاجية، وارتفاع الناتج المحلي. كانت الذروة في هذه الصيرورة دخول إسرائيل إلى نادي الدول المتطورة، منظمة الـ (OECD) في العام 2010، دون أن تكون هناك شروط سياسية أو تقدم في عملية المفاوضات، بل بغياها شبه التام. إذًا، فالتحول الأبرز في الفكر الاقتصادي والسياسة الاقتصادية كان في تبني مركزية السوق الحر والخصخصة وتحرير الأسواق والعملية في خلق التنمية، كمصلحة قومية ومركب من مركبات مناعة الأمن القومي، وتجنيد كافة الموارد والسياسات الضرورية لذلك. وفرض الارتباط بين التنمية الاقتصادية مع العملية التفاوضية. بالتوازي، مع العمل على خفض عدم المساواة عن طريق سوق العمل ودمج العاطلين عن العمل في السوق، وليس عن طريق سياسات ضريبية أو خدمات اجتماعية.

هذا التحول في الفكر الاقتصادي ترجم أيضًا في تصرف ومواقف القطاع الخاص وكبار رجال الأعمال والمال في إسرائيل. فقد تراجعت هذه الفئات أو المجتمع عن محاولات التأثير على الحيز السياسي العام، خاصة عملية التفاوض مع الفلسطينيين، ووضعت جل اهتماماتها في الحفاظ على مصالحها الخاصة الضيقة، وحماية شركاتها وامتيازاتها. ونجد أن وساطة المصالح تحولت من وساطة مصالح جماعية إلى وساطة فردية بالأساس. من أبرز الأمثلة على هذا التحول هو محاولات الشركات الكبيرة انتزاع تنازلات مالية وتسهيلات اقتصادية كبيرة من الدولة. تعزز هذا التحول بفضل تبني الحكومات الإسرائيلية سياسات اقتصادية ودية لقطاع الأعمال، وانتهاج سياسات اقتصادية ليبرالية، كما يتضح من الخطوط العريضة للحكومات الإسرائيلية في العقدين الأخيرين.

توافق على السياسة الاقتصادية

تراجعت، في السنوات الأخيرة، مطالب قطاع الأعمال أو رجال الأعمال والمال بتغيير السياسات الاقتصادية الحكومية الكلية (الماكرو)، وهذا طبعًا ليس بمحض الصدفة. بل جاء لأن السياسة المعمول بها تعتبر ودية للغاية، بل وداعمة لقطاع الأعمال والقطاع الخاص. والمطلوب هو الحفاظ



•النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي•

على هذه السياسة وتعميقها. هذا التحول انعكس في سياسات كافة الحكومات الإسرائيلية وفي الخطوط العريضة، منذ حكومة نتنياهو الأولى، العام (1996)، لغاية الحكومة الأخيرة لنتنياهو (2009)، مروراً بحكومات حزب العمل وكديما.

وضعت حكومة نتنياهو الأولى (1996-1999) نصب عينها هدف خفض التضخم المالي من 16% إلى 3%، وخفض العجز المالي في ميزانية الحكومة، وتحرير قطاع العملة الأجنبية، وخصخصة القطاع العام، وفتح المنافسة في سوق الاتصالات.⁴¹ واستمراراً لنفس النهج، وضعت حكومة ايهود براك (1999-2001) أهداف تطوير الاقتصاد وفقاً لمبادئ الاقتصاد الحر-اقتصاد السوق المتوازنة، بهدف زيادة المصادر المتاحة للدولة، واستغلالها بشكل يساهم في تطوير الاقتصاد، على رأس سلم اهتمامها الاقتصادي.⁴² وكذلك، جاء في بيان الخطوط العريضة لحكومة براك: سوف تعمل الحكومة على خلق نمو اقتصادي ثابت من خلال الاندماج في الاقتصاد العالمي؛ ستعمل الحكومة وفقاً لمبادئ الاقتصاد الحر لرفع التنافسية في الأسواق وتقليل الاحتكارات فيه، وسوف تزيل عوائق الاندماج في الاقتصاد العالمي؛ ستسعى الحكومة إلى خفض عبء الضرائب، وتقليل العجز المالي في الميزانية؛ سوف تدفع الحكومة عملية خصخصة القطاع العام والشركات الحكومية قدماً.

وكذلك استمرت حكومتا شارون الأولى (2001-2003) والثانية (2003-2006) في تبني هذا النهج، حيث جاء في برنامجيهما الحكوميّين:⁴³ «جهاز الاقتصاد الإسرائيليّ صغير ويتعلّق بالتجارة الخارجيّة. تطوّر الناجع مشروط بالتخصّص في الفروع التي له فيها أفضليّة نسبيّة، حتّى يكون قادراً على تصنيع المنتجات والخدمات بجودة عالية وبأسعار منافسة. يلزم هذا التوجه الانفتاح على السوق العالميّ وإزالة الحواجز الجمركيّة والإداريّة، من أجل رفع قدرة تنافس الجهاز الاقتصاديّ؛ ستواصل الحكومة في سياسة الانكشاف وعمليّة اللبرلة في الأسواق الماليّة وفي رأس المال وفي أسواق العمل؛ تعتبر الحكومة القطاع الخاصّ جهازاً ضرورياً لتجديد التنمية الاقتصاديّة ولخلق أماكن عمل ولذا ستعمل على تشجيع هذا القطاع؛ ستنفذ الحكومة سياسة خصخصة وستنقل سيطرتها على الشركات الاقتصاديّة إلى الجمهور والهيئات الخاصة؛ سوف تعمل الحكومة على توسيع المنافسة في الجهاز الاقتصاديّ من خلال إلغاء أو تحديد الاحتكار، وإزالة العوائق وتقليل المركزيّة في الجهاز الاقتصاديّ، والاندماج في الاقتصاد العالميّ».

41. الموقع الرسمي لمكتب رئيس الحكومة: <http://www.pmo.gov.il/History/PastGovernments/Documents/part27.pdf>

42. الموقع الرسمي لمكتب رئيس الحكومة: <http://www.pmo.gov.il/History/PastGovernments/Documents/part30.pdf>

43. الموقع الرسمي للكنيست www.knesset.gov.il. تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني بتاريخ: 30.8.2013.

•النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي•

لا تختلف الخطوط العريضة لحكومة إيهود أولمرت (2006-2009) وحكومة نتنياهو الثانية (2009-2013) من حيث الطرح الاقتصادي عمّا ورد في برامج الحكومات السابقة. بل عادوا وشدوا على أهمية الاستمرار في الإصلاحات في الاقتصاد الإسرائيلي، وفي تقليل تدخل الحكومة ووظائف الدولة في الاقتصاد. وبذلك تعلن الحكومات الإسرائيلية أنها تتنازل عن أجزاء مركزية في الوظائف الاقتصادية التي امتلكتها سابقاً، وتحولّ صلاحيات تنفيذ الوظائف الاقتصادية إلى الشريك الجديد، القطاع الخاصّ والرأسمال المحلي والدوليّ. بينما تُلقى على الدولة مسئولية ضمان الظروف المطلوبة لإنجاح المهمة، ابتداءً من بيئة عمل مريحة وسياسة مالية وفيزيائية ملائمة.

إثر التحوّل في البيئة السياسية في إسرائيل، وانتهاج سياسات اقتصادية وديّة تجاه قطاع المال والأعمال، وتزايد أهمية القطاع الخاص في خلق نمو وتطوير اقتصاديين، وتقارب كبير في الفكر الاقتصادي بين صناع القرار والقطاع الخاص، لم يعد هناك حاجة ملحة لدى القطاع الخاص والنخب الاقتصادية للضغط على صناع القرار في مجال السياسات الاقتصادية والتجارة الخارجية، والمطلوب صيانة الوضع القائم والحفاظ عليه. وعادة ما يتم العمل في هذا المحور بواسطة العمل الجماعي عن طريق منظمات ومؤسسات تمثيلية أو مجموعات ضغط تابعة للقطاع الخاص وأباطرة المال. بالتوازي، يمكن أن نلاحظ تنامي اهتمام قطاع الأعمال في الحفاظ على مصالح شركاتهم وأعمالهم، وتوسيعها، ورفع الأرباح الخاصة. لذلك، وبالتوازي مع تراجع الاهتمام في الشأن السياسي العام، هناك تنامٍ في مسار العمل الفردي لحماية وتحقيق مصالح فردية. طبعاً دون أن يلغى العمل الجماعي، أو عمل المنظمات والمؤسسات الجماعية.

تأثير المال على السياسة

من الصعوبة بمكان حصر وتفصيل كافة حالات تأثير القطاع الخاص والشركات الكبيرة على عملية صناعة القرار الاقتصادي في إسرائيل، خاصة أننا نتحدث عن سياسات محددة وقرارات عينية تتعلق بمصالح خاصة لشركات في القطاع الخاص، ولا نتحدث عن حالات سياسات عامة عديدة. لذلك، وبغية توضيح التحول في وساطة المصالح الفردية التي يعمل القطاع الخاص الإسرائيلي على تحقيقها، سوف نستعين بأمثلة بارزة حصلت في السنوات الأخيرة تتعلق بالسياسة العامة، وذات علاقة بمصالح خاصة ضيقة لشركات اقتصادية، لكن إسقاطاتها تطل كافة فئات المجتمع. وهي: شطب جزء كبير من ديون الشركات الكبيرة لسندات الدين؛ توزيع أرباح قطاع



•النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي•

الغاز الطبيعي؛ تعديل اتفاقيات بيع شركات حكومية لصالح القطاع الخاص.

1. شطب ديون ومستحقات الشركات الكبيرة الدائنة في سوق أسهم الدين

دخل في السنوات الأخيرة مصطلح جديد على معجم الاقتصاد الإسرائيلي، وهو ما بات يعرف بـ «شطب الديون» ومستحقات الشركات الكبيرة للمستثمرين في سندات دين تلك الشركات. وببساطة شديدة، يعكس هذا المصطلح عدم تمكّن شركات عديدة في إسرائيل من تسديد سندات الدين (Bonds) التي باعها للجمهور وشركات استثمار أو صناديق تقاعد. هذه السندات، هي أسلوب لتجنيد الاستثمارات من قبل الشركات الكبيرة. إذ تقوم الشركات الكبيرة بعرض سندات دين لفترة محددة، وتكون ملتزمة بتسديدها عند انتهاء الفترة الزمنية.

قام عدد كبير من الشركات الإسرائيلية باستعمال هذه الآلية في السنوات الأخيرة بغية تجنيد الأموال لتوسيع الاستثمارات، أو شراء شركات جديدة، أو توسيع عمل الشركات. لكن بسبب الأزمات المالية العالمية المتلاحقة من العام 2009 وتراجع أداء الشركات، وجد عدد كبير من هذه الشركات، والتي تعد الأكبر والأكثر استقراراً في الاقتصاد الإسرائيلي، أنه غير قادر على إرجاع الأموال وتسديد سندات الدين؛ وطالبت هذه الشركات بخفض ثمن تلك السندات، وفي حالات عديدة، إلى أقل من الاستثمار الأول. وعادة يتم شراء سندات الدين عن طريق صناديق التقاعد أو التوفير أو شركات استثمار وتأمين أو صناديق ادخار، تدير صناديق مالية ضخمة تبحث عن إمكانيات ربح تتمتع بأمانة عالية ولا تعتبر ذات مخاطر اقتصادية، أي استثمار محافظ.

في السنوات الأخيرة، خاصة منذ العام 2010، طالب عدد من كبريات الشركات الإسرائيلية من المستثمرين إما خفض قيمة الدين، أو تأجيل إرجاعه لعدة سنوات إضافية بدون فائدة. هناك ثلاث إمكانيات لتقليص الدين:⁴⁴

1. تقليص دين عن طريق ترتيب اتفاقية، وهو الأكثر انتشاراً؛ وفيه يقوم صاحب نواة السيطرة في الشركة-مالك الشركة الرئيسي المتعذرة عن إرجاع الدين بالتوصل إلى اتفاق ترتيب نسبة الخصم من الدين الأصلي، أي نسبة خسارة المستثمرين. في حالات معينة، يضطر صاحب الشركة إلى تجنيد رأس مال شخصي وضخه في الشركة لرفع سيولتها وإرجاع الديون المستحقة. من أبرز الأمثلة على هذه الحالة، نجد ترتيب الدين المستحق

44. ايتان افريئيل، ثلاث حالات شطب ديون على حساب الأموال العامة، ذي ماركر، الصادرة في تاريخ 14.10.2012. <http://www.themarket.com/markets/1.1841656>. تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني بتاريخ: 25.1.2013.

• النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي •

الذي قامت بها شركة «ديلك ندلان-ديلك للعقارات» لصاحبها يتسحاق تشوفا، والذي توصل إلى اتفاق خصم بين 60-70 % من الدين الأصلي، لتصل خسائر المستثمرين إلى قرابة 1.5 مليار شيكل. وكذلك شركة «طاو» (بملكية ايلان بن دوف)، وشركة «امبيل» (بملكية يوسي ميمان)، وشركة «كامان» (بملكية روني الراوي).

2. تسوية الدين عن طريق بورصة الأسهم: وهي عادة أكبر حجماً من ترتيب الدين بالتوافق. يحصل هذا عندما تقوم شركات استثمار كبيرة ببيع سندات الدين التي تملكها في سوق الأسهم بأقل من سعرها الحقيقي بكثير، وتخسر نسبة كبيرة من استثمارها الأولي، لكي تحمي ما تبقى من استثمار. على سبيل المثال، يبيع شركات استثمار (شركات صناديق تقاعد أو تأمين وغيرها) سندات دين شركة «اي-دي-بي» القابضة (وهي من أكبر الشركات في إسرائيل) بخسائر كبيرة بسبب المخاوف من عدم تمكن الشركة من إرجاع ديونها لسندات الدين.

3. الطريقة الثالثة هي عن طريق ترتيب الديون المستحقة بسبب قروض بنكية. وفي هذه الحالة، تتوصل الشركة المدينة إلى اتفاق إعفاء لقسم كبير من الديون والقروض المستحقة إلى البنوك التجارية. مما يؤدي إلى تراجع أسعار أسهم البنوك في البورصة وخسائر لكافة المستثمرين. على سبيل المثال، قام بنك «هبوعليم» (العمال) بإعفاء قسم كبير من الديون لشركة مشتركة لـ «ديلك للعقارات»، ونوحي دنكنر، وشركة العقارات أفريقيا-إسرائيل (لصاحبها ليف لفايف).

من الجدير ذكره أن معظم تلك الشركات استطاعت التوسع والسيطرة على شركات أخرى وتنفيذ استثمارات عملاقة، بسبب قدرتها على تجنيد أموال في الأسواق، خاصة أسواق سندات الدين، وتجنيد قروض بنكية عن طريق وضع أسهم الشركات كضمان للقروض، ولم تجلب رأس مال شخصياً كبيراً. وذلك بفضل علاقاتها السياسية والاجتماعية، وعلاقتها بالصحافة والإعلام.

وفقاً لتقرير خاص، أعده «المركز لجودة الحكم في إسرائيل»، يقدر بأن حجم ديون الشركات الكبرى للمستثمرين،⁴⁵ الأفراد والمؤسسات، بلغ في العام 2011 قرابة 800 مليار شيكل (قرابة 220 مليار دولار)، منها 420 ملياراً بواسطة سندات الدين. وفي السنوات 2009-2011، تم عقد 90 اتفاقية شطب ديون بقيمة 22 مليار شيكل، ومن المتوقع أن تحصل، بين الأعوام 2015-2017، ترتيبات دين بقيمة 40 مليار شيكل، أي قرابة 5% من حجم الادخار في إسرائيل و10% من حجم

45. المركز لجودة الحكم في إسرائيل، «مستند توضيح لقانون الجرم الاقتصادي»: <http://www.mqg.org.il>. تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني بتاريخ: 25.1.2013.

استثمار صناديق التقاعد في سندات الدين.

بسبب تزايد حالات شطب ديون الشركات الكبيرة لسندات الدين، خاصة سندات دين اشترتها مؤسسات تدير صناديق تقاعد وتوفير، سُن في حزيران 2012 قانون يصعب من هذه العملية، ويفرض شروطاً لتنفيذ شطب دين لدى طلب أي شركة كبيرة شطب دين لسندات الدين. منها مثلاً، تعيين مراقب أو مدير حسابات من قبل المحكمة لفحص الدفاتر الحسابية للشركات، وضمان شفافية عملية ترتيب الديون، وضمان مصالح صناديق التوفير والتقاعد، قبل أن يعرض اتفاق ترتيب أو شطب الدين بين الشركة وأصحاب الدين إلى المحكمة لإقراره، لكي لا يكون ترتيب الدين لمصلحة الشركات المستدينة فقط.⁴⁶ كما يخول القانون حل الشركات الدائنة لضمان إرجاع سندات الدين، في حال لم يتوصل الأطراف إلى تفاهات حول حجم ونسبة الشطب. إلا أن القانون لا يمنع شطب دين، ولا يمنع الشركات المتعثرة من العودة والاستدانة بواسطة سندات دين؛ إنما يحاول أن يزيد من شفافية العملية والرقابة، لضمان حقوق المستثمرين وصناديق الادخار والتوفير والتقاعد التي تستثمر في أسواق المال. وهي محاولة لسد الهوة بين قوة الشركات الكبيرة المستدينة والمستثمرين الصغار أو شركات الاستثمار. سن هذا القانون بعد عدة محاولات فاشلة لسن قانون شبيه في الأعوام الثلاثة الأخيرة. وكانت بعض الاقتراحات تشمل شروطاً أشد صعوبة على الشركات الكبرى المستدينة، إلا أنها لم تقدم للكنيست بسبب ضغوط رجال الأعمال الكبار.

2. الدولة تتنازل عن أرباح سوق الغاز

تحاول حكومات إسرائيل، ومنذ قيام الدولة، التنقيب عن موارد الطاقة الطبيعية، النفط والغاز، داخل حدودها، إن كان في اليابسة أو البحر. من يقوم بالتنقيب هي شركات خاصة تابعة لمستثمرين محليين أو أجانب. من أبرز الشركات الخاصة العاملة في هذا المجال نجد شركة «يم تطيس- بحر تطيس»، وهي شراكة بين شركة «ديلك للتنقيب» و«افنير للنفط»؛ والشركة الأمريكية «نوبل للطاقة» (Noble Energy)؛ وكذلك شركة «يسرمكو للتنقيب». في السنوات الأخيرة، نجح المنقبون في العثور على الغاز في المياه الإقليمية أمام الشواطئ الإسرائيلية. ففي العام 2009، أعلنت شركة «يسرامكو» عن اكتشاف مؤكد لثلاثة حقول غاز عملاقة مقابل شواطئ مدينة حيفا. وكذلك، أعلنت شركة «ديلك للتنقيب»، في العام 2010، عن اكتشاف حقل غاز عملاق جديد في أعماق البحر.

اعتُبر اكتشاف حقول الغاز بداية ثورة في مصادر الطاقة في إسرائيل، ستؤثر حتماً على جميع

46. تسفي زرحية، «الكنيست تقرر قانون شطب الديون» نا ماركو، الصادرة في تاريخ 9.7.2012 www.themarket.com/
تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني بتاريخ: 25.3.2013. news/1.1751954

• النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي •

القطاعات الاقتصادية. عدا عن هذا، فقد استطاع اكتشاف الغاز، إلى حد ما، إسقاط القناع عن مدى تأثير المستثمرين وشركاتهم على صناع القرار في إسرائيل. فقد أثارت الأرباح الخيالية المترتبة عن اكتشاف الغاز زوبعة في المجتمع داخل إسرائيل، خاصة حول تقاسم الأرباح بين الدولة (أي عامة المواطنين) والشركات المستكشفة، كونه موردا طبيعيا يعتبر ملكا لجميع المواطنين في الدولة. وبدأ نقاش جدي لدى متخذي القرار حول معادلة تقسيم الأرباح القائمة وحصّة كل من الحكومة وحصّة الشركات التي استثمرت ملايين الدولارات في عملية التنقيب. هذه الإشكالية والنقاش السياسي الذي رافقها أديا إلى تشكيل لجنة رسمية باسم «لجنة شيشانسكي» قام بتعيينها وزير المالية يوفال شطاينتس، لتبحث مسألة قطاع الغاز قانونيا واقتصاديا، وخاصة كل ما يتعلق بأرباح الغاز والضرائب وحصّة الدولة من الأرباح، ومن هو صاحبها الشرعي.

سُنّ قانون النفط في إسرائيل في العام 1952، وأقرّ أن حصّة الدولة من أرباح الشركة المنقبة والمسوقة في حقول الغاز، أي ثمن ترخيص التنقيب من قبل الحكومة، هو 12.5% من الأرباح. منذ ذلك الحين، لم يتم تغيير أو تعديل نسبة الأرباح. هذا يعني أنه مع إضافة ضريبة الشركات تصل نسبة الضرائب التي تجبها الدولة من الشركات المستثمرة في قطاع الغاز والنفط إلى 30%. تعتبر هذه النسبة الأكثر انخفاضاً بين الدول المنتجة للغاز. فمثلا تصل نسبة الضرائب في بريطانيا إلى 53%، وفي كندا 55%، وفي الولايات المتحدة 51%، وفي النرويج يصل المعدل إلى 75%، بينما يبلغ الحد الأقصى الـ 84% (الضرائب تتعلق بحجم المخزون وأرباحه).⁴⁷

في العام 2002، قام بعض أعضاء الكنيست بتقديم اقتراح قانون لرفع نسبة الأرباح المدفوعة للحكومة إلى 60%، إلا أن هذا الاقتراح واجه اعتراضات شديدة من قبل شركات الغاز التي قامت بممارسة الضغط على أعضاء لجنة الاقتصاد البرلمانية، وهكذا تم وأد هذا الاقتراح.⁴⁸ ومن الجدير ذكره أن أحد محاميي هذه الشركات، حنان ملتسر، يشغل حاليا منصب قاض في محكمة العدل العليا.⁴⁹ بالإضافة لهذا، مارست الإدارة الأمريكية ضغوطات على اللجنة لعدم قبول هذا الاقتراح، لضمان أرباح الشركات الأمريكية الشريكة في الاستثمارات بالتنقيب عن الغاز، مثل شركة نوبل إينرجي (Energy Noble).⁵⁰

47. عيدان، لنود (2012). الغاز الإسرائيلي وتاريخ ابتلاعه على يد المال-السلطة-الأمن. نشر في مدونته الإلكترونية: <http://www.idanlandau.com/2012/09/24/how-israeli-gas-was-swallowed-up>. تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني بتاريخ: 25.8.2013.

48. المصدر السابق.

49. جلسة لجنة الاقتصاد المنعقدة في تاريخ 05.10.2010، بروتوكول رقم 320.

50. عميرم بريكت، الصراع على أرباح الغاز يحدث مع موعد اقتراب نشر الاستنتاجات المرحلية للجنة شيشانسكي: نوبل تعتمد على مساعدة أمريكية. غلوبس، الصادرة بتاريخ 21.08.2010. <http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000583026&Fromelement=MoreNews>. تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني بتاريخ:

•النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي•

في نيسان 2010، أقيمت لجنة شيشانسكي، وهي لجنة رسمية، بهدف تقديم توصيات حول رفع حصة الحكومة من أرباح (بالأساس من الضرائب) شركات الغاز. قدمت اللجنة استنتاجاتها المرحلية في شهر تشرين الثاني من العام 2010 واستنتاجاتها النهائية في كانون الثاني من العام 2011. في هذه الفترة، كان هناك صراع بين جميع الجهات الفاعلة في هذا المجال لتغيير الاستنتاجات المرحلية لصالحها؛ بالإضافة للضغوطات من الإدارة الأمريكية.⁵¹

مقارنة التوصيات المرحلية للجنة بتوصياتها النهائية، توضح وجود فرق كبير في حصة الدولة المتوقعة. ومنها، يمكن أن نخمن أن المستفيد من التعديلات على توصيات اللجنة كانت الشركات المنقبة، وليست الدولة، على الرغم أنها حسنت حصة الحكومة من الأرباح. فقد أوصت اللجنة في التقرير المرحلي أن تكون حصة الدولة من الأرباح تدريجية، في البداية ستكون بنسبة 20%، وترتفع تدريجياً إلى 60% (فقط عندما يستعيد المستثمرون 230% من استثماراتهم)؛ وبالمجمل، يصل مدخول الدولة من الضرائب المختلفة إلى 66% من أرباح الغاز.⁵² ولكن في التقرير النهائي، اتُّخذ قرار أن يكون الحد الأقصى للرسوم 50% وليس 60%. وبهذا، ستصل نسبة مدخولات الدولة من الضرائب على الأرباح إلى 57%. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع شرط جباية الضريبة بعد استرجاع الشركات المستثمرة من 230% من استثماراتها إلى 280%. كذلك كان الأمر في بند «الخصس» (في هذا البند تحظى الشركة بتخفيض في نسبة الضرائب بسبب تراجع قيمة الممتلكات). ففي التقرير المرحلي كانت النسبة 7% إلا أنها ارتفعت إلى 10% في التقرير النهائي. وهنا أيضاً استثنى مخزون «تمار»، وحظي بخسبته 15%. ويمكن القول أنه وعلى الرغم من رفع حصة الدولة من أرباح استخراج الغاز إثر توصيات اللجنة، إلا أن ذلك لم يكن بقدر التوقعات أو المطلوب، وحافظت الشركات على حصتها دون ضرر كبير.

على الرغم من أنه لا يمكن تحديد أسباب تغيير توصيات اللجنة بين توصيات التقرير المرحلي والنهائي، لكن من الواضح أنها كانت بالحصلة النهائية أفضل للشركات وأقل مما طالب به أعضاء في البرلمان وفي الصحافة. أي، إذا ما حكمنا على نتائج السياسة العامة يمكن القول إنها جاءت لصالح الشركات على حساب الدولة والجمهور. كما إن محاولات الشركات التأثير على حصة الدولة ونسبة الضرائب لم تكن بالخفاء ووراء الكواليس فقط، بل إن تلك المساعي كانت أيضاً بالعلن، إما عن طريق لقاءات شخصية مع متخذي القرار والوزراء أو عن طريق تجنيد آراء مختصين بمحاولة

20.3.2013

51. المصدر السابق.

52. آفي باريلي، شيشانسكي قرر لصالح الجمهور: 66% من أرباح الغاز ستحوّل للدولة والضريبة ستكون تدريجية، ذا ماركر، الصادرة في تاريخ 10.11.2010: <http://www.themarket.com/markets/1.591656>. تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني بتاريخ: 22.3.2013.

•النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي•

لإقناع الوزراء بموقف الشركات. من بين تلك المحاولات، نجد ما نشرته صحيفة «يسرائيل هيوم» في تاريخ 28/02/2011، أن رجل الأعمال كوبي ميمون (من أصحاب شركة «يسرامكو» ويملك 29% من محطة «تمار» لاستخراج الغاز) التقى برئيس لجنة المالية البرلمانية وبأعضاء الكنيست تسيون فينيان وميري ريجف من الحزب الحاكم الليكود، وهم أعضاء في لجنة المالية، ومع عضو الكنيست امنون كوهين من شاس. بعد هذا اللقاء، قام الاثنان بالتصويت ضد التقرير المرحلي، وطالبوا بخفض نسب الرسوم التي أُقرّت في التقرير المرحلي. إضافة إلى هذه اللقاءات، وظفت شركات الغاز مجموعات ضغط على أعضاء الكنيست، هذه الضغوطات ترجمت لخلافات شخصية بين عضو الكنيست كرمل شامه - كوهين من الليكود، وهو من مؤيدي رفع الرسوم على أرباح الغاز وبين حاييم كاتس (الليكود)، الذي طالب بخفض رسوم الغاز. حاييم كاتس، والذي يشغل منصب رئيس اتحاد عمال الصناعات الجوية، هو أحد أكبر مقاولي الأصوات في الليكود، وهو مقرب جدا من رجل الأعمال كوبي ميمون. إذا ما قمنا بربط هذه التفاصيل بكيفية تصويت أعضاء الكنيست من الليكود على قانون شيشانسكي (قانون قدمته حكومة الليكود)، نرى أن كرمل شامة-كوهين وبنيامين نتنياهو هما الوحيدان اللذان قاما بالتصويت مع اقتراح القانون، أما باقي أعضاء الكنيست من حزب الليكود، فكانوا من مؤيدي زيادة التسهيلات لشركات الغاز، وخفض نسبة حصة الدولة من الأرباح.⁵³ بإمكاننا تفسير هذا التصرف على أنه تخوّف من عدم إعادة انتخاب هؤلاء الأعضاء في الانتخابات التمهيدية داخل الحزب، خاصة أن كاتس هو المقاول الأكبر للأصوات. قد يكون السبب هو العلاقة الوطيدة بين كاتس وميمون. لكن عضو الكنيست كرمل شامة-كوهين صرح أن كاتس يملك استثمارات بشركة يسرامكو تقدّر بعشرة ملايين شيكل، وقد يكون هذا هو السبب الحقيقي وراء موقفه.

وقد نشرت الصحافة الإسرائيلية، خاصة صحيفة هآرتس، عدة أخبار عن ضغوط كبيرة من رجل الأعمال يتسحاك تشوفا، مالك شركة «ديلك للطاقة» الشريكة في حقول الغاز، على وزراء الحكومة، وعن عقد لقاءات شخصية تجمعهم مع عدد من الوزراء بهدف التأثير على التوصيات النهائية للجنة شيشانسكي وعلى صيغة اقتراح القانون الذي سيقدم للكنيست. ففي 3.1.2011، كتبت الصحيفة أن تشوفا التقى مع وزير الصناعة والتجارة حينها، بنيامين بن اليعزر، وعدد آخر من الوزراء، بهدف إقناعهم بمعارضة توصيات شيشانسكي. ونُشر أيضا أن شركة تشوفا، وشركات استكشاف غاز أخرى، استأجرت خدمات سبع شركات علاقات عامة ومرافعة بارزة وذات صلات قوية مع مجتمع السياسة، للعمل مقابل الوزراء وأعضاء الكنيست وموظفي الوزارات للضغط عليهم، وإقناعهم بمعارضة توصيات اللجنة. وفي اعتراف نادر لوزير المالية الأسبق يوفال

53. «يسرائيل هيوم»، الصادرة في تاريخ 28.02.2011.



شطايينتص (الذي عين لجنة شيشانسكي)، قال إنه تعرض لضغوط هائلة من قبل شركات استكشاف الغاز، وأنه فعلاً خشي على حياته أو على الأقل على منصبه نتيجة موقفه تجاه إعادة ترتيب أرباح الغاز.⁵⁴ لأن لهذه الشركات نفوذاً سياسياً كبيراً. كما نصحه كبار الموظفين في وزارة المالية بعدم إعلان الحرب على تلك الشركات لأنه سيكون الخاسر. ويروي شطايينتص عن حديث له مع أحد مستشاري إحدى شركات الغاز حين قال له بكل وضوح: «أتيت لأنقذك، ومن الأفضل أن تصل إلى تسوية قبل أن تتدمر».

محصلة نتائج لجنة شيشانسكي واقترح القانون الذي قدم للكنيست يوضحان أنه فعلاً كان هناك نوع من التسوية وحل وسط بين ما طالبت به وزارة المالية ومواقف شركات تنقيب الغاز، بما يضمن عدم إلحاق ضرر كبير بأرباح تلك الشركات، على حساب ضمان دخل أكبر للدولة، ومنه إشراك المواطنين بفوائد أرباح اكتشافات حقول الغاز الطبيعي.

3. الحكومة تخضع لمطالب وشروط «الشركة لإسرائيل»

من الأمثلة على نجاح القطاع الخاص والشركات الكبرى في التأثير على صناعة القرار في إسرائيل بما يفيد مصالحها الاقتصادية، ما نجده في ثلاث خلافات وقعت بين الحكومة وشركة «الشركة لإسرائيل» في السنوات الأخيرة (منذ مطلع الألفية الثالثة): الخلاف على المبالغ المستحقة للحكومة من أرباح شركة «كيماويات إسرائيل»؛ وخلافات على خصخصة شركة تكرير النفط؛ وخلافات حول دفع تكلفة تنظيف برك الأملاح في مصانع أملاح البحر الميت. الشركات الثلاث بيعت من قبل حكومة إسرائيل في العقدين الأخيرين إلى «الشركة لإسرائيل»، ومعظم هذه الخلافات لم تحل لغاية الآن وبقيت معلقة، على الرغم أن الوضع القائم هو لصالح «الشركة لإسرائيل».

مصانع الكيماويات ترفض دفع مستحققاتها

أنشئت مصانع الكيماويات الإسرائيلية «كيل» كشركة حكومية في العام 1968. وفي العام 1992، بدأت الحكومة الإسرائيلية بخصخصة الشركة، حيث باعت 20% من أسهم الشركة لـ «الشركة لإسرائيل» والتي كانت تملكها، في ذلك الحين، عائلة ايزنبرغ. في العام 1995، قامت «الشركة

54. ساري مكورف-بليكوف، «يوفال شطايينتص: خشيت أن يقضوا علي»، معاريف: <http://www.nrg.co.il/Scripts/> artPrint/artPrintNew.php?channel=1&channelName=channel_news&ts=14042008120049. تم استقاء

المعلومات من الموقع الإلكتروني بتاريخ: 4.4.2013.

• النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي •

لإسرائيل» بشراء 4.9% إضافية من الأسهم. بالرغم من أن «الشركة لإسرائيل» كانت تسيطر على أقل من ربع أسهم الشركة إلا أن حكومة إسرائيل نقلت لها جميع صلاحيات الإدارة. وفي العام 1997، قامت «الشركة لإسرائيل» بشراء جزء آخر من الأسهم. وبالمجمل، دفعت «الشركة لإسرائيل» مبلغ 930 مليون دولار مقابل الأسهم التي اشترتها من أيدي الحكومة، مع أن ثمن تلك الأسهم الحقيقي قدر بملياري دولار.⁵⁵ في العام 1999، اشترى الأخوان عوفر شركة «كيل» من «الشركة لإسرائيل» بثمن زهيد بلغ 330 مليون دولار فقط.⁵⁶

في السنوات الأخيرة، قدمت حكومة إسرائيل دعوى تعويض ضد شركة الكيماويات الإسرائيلية بمبلغ 265 مليون دولار كتعويض عن عدم دفع الشركة المستحقات من الأرباح للحكومة في السنوات 2009-2000؛⁵⁷ إذ لم تدفع الشركة، حسب الدعوى، الحصة الصحيحة من الأرباح للحكومة في هذه السنوات. فالشركة، وفقا لادعاء الحكومة، تقوم ببيع المواد الخام التي تصنعها لشركات تحت سيطرتها بمبالغ ضئيلة. وبهذا، فإن الأرباح التي تحتسب منها حصة الدولة تكون منخفضة، بينما تقوم الشركات البنات بإكمال الإنتاج وبيع المنتجات بأسعار مرتفعة، وجني أرباح طائلة، لا تدخل في احتساب حصة الحكومة من أرباح شركة «كيل». شركة الكيماويات الإسرائيلية لم تدفع المستحقات الحقيقية منذ شرائها من قبل الأخوين عوفر، وفقا لادعاء الحكومة.

نقطة الخلاف الثانية هي ما إذا كانت رسوم الأرباح التي تدفعها شركة «كيل» ملائمة للأرباح التي تحصدها الشركة. فمقارنة مع شركات عالمية أخرى، نجد أن نسبة الرسوم التي تدفعها الشركة تعتبر منخفضة جدا، إذ تقوم «كيل» بدفع رسوم (اقتطاع من الأرباح) على الأرباح بنسبة 5% فقط. وهناك محاولة لرفع النسبة لـ 10%.⁵⁸

خلاف ثالث بين «الشركة لإسرائيل» والحكومة ناتج عن خلاف حول تنظيف مخلفات مصانع الأملاح في البحر الميت. إذ إن مخلفات استخراج الأملاح في معامل البحر الميت تتسبب في ارتفاع منسوب برك الأملاح بالقرب من شاطئ الفنادق، وهو ما يلحق ضرراً كبيراً. وتطالب الحكومة شركة «كيل» أن تقوم بتمويل 90% من قيمة مشروع التنظيف، بينما تقوم الحكومة بتمويل الباقي عن فترة سيطرتها على الشركة وقبل بيعها للأخوين عوفر، وتصل التكلفة إلى قرابة 7 مليار شيكل على مدار 25 عاماً. في هذه الحالة، هناك دلائل عديدة على أن الحكومة سوف تختار

55. حسون، ياعيل (2006). ثلاثة عقود من الخصخصة، صدر عن مركز «أدفا».

56. المصدر السابق.

57. رفيطال حوفيل، «مسيرة أعداء كيل». هآرتس، الصادرة في تاريخ 14.09.2012. <http://www.haaretz.co.il/>

magazine/1.1824338 تاريخ الدخول 22.03.2013

58. المصدر السابق.



•النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي•

حلاً وسطاً يشمل خفض حصتها في أرباح شركة «كيل» مقابل أن تتحمل الشركة نسبة 90% من تكلفة تنظيف برك الأملاح.⁵⁹

مثال إضافي حول عدم قدرة الحكومة على فرض شروطها على «الشركة لإسرائيل» كان خلافها مع الشركة في بعض بنود خصخصة «شركة معامل تكرير النفط». فقد أقيمت شركة معامل تكرير النفط في عهد الانتداب البريطاني في فلسطين. وانتقلت السيطرة على الشركة لحكومة إسرائيل بعد إقامة الدولة. منذ العام 1971، تسيطر الحكومة على 74% من أسهم الشركة، والباقي تملكه «هحفرا ليسرائيل - الشركة لإسرائيل».⁶⁰

حتى العام 2003، عملت شركة معامل التكرير بموجب امتياز منحها إياه المندوب السامي في العام 1933 عند نشأتها، واستمرت به حكومة إسرائيل. بموجب هذا الامتياز، خصص للشركة أكثر من 2520 دونماً، غير تابعة لأي بلدية أو سلطة محلية، لكي تخدم مصالح الشركة فقط. وفي نهاية فترة الامتياز، وبموجب الاتفاقية، تنتقل جميع ممتلكات الشركة لسيطرة الحكومة بدون مقابل. إلا أن «الشركة لإسرائيل» عارضت هذه الاتفاقية. ونتيجة لهذا توصلت الأطراف (حكومة إسرائيل وشركة معامل التكرير و«الشركة لإسرائيل») لاتفاق في العام 2002،⁶¹ تستمر الشركة، بموجبه، بالعمل وفقاً لشروط الامتياز لمدة 25 عاماً إضافية مع إمكانية تمديد الامتياز لمدة 25 عاماً أخرى، على أن تتوصل الأطراف لحل مشكلة انتقال السيطرة للحكومة بدون مقابل.

في المقابل، وفي العام 1999، أقرت لجنة الخصخصة الحكومية أن خصخصة شركة معامل التكرير ستكون عن طريق فصل الشركة بين معامل التكرير في حيفا ومعامل التكرير في أشدود. إلا أنه وفي العام 2002، قرر رئيس الحكومة أريئيل شارون أن تكون خصخصة الشركة عن طريق طرح الأسهم في سوق الأوراق المالية. هذه الخطوة، وكما وصفها المستشار القضائي للحكومة في ذلك العام، سوف تجعل من «الشركة لإسرائيل»، والتي تملك فقط 26% من أسهم الشركة، صاحبة السيطرة على شركة معامل التكرير، بدون أن تدفع للدولة مقابل هذه السيطرة.⁶²

نصّت الاتفاقية المنعقدة بين الطرفين في العام 2002 على فصل معامل تكرير حيفا عن معامل تكرير أشدود، وكذلك عن تنازل «الشركة لإسرائيل» عن حقها بالرفض لأية خطوة تقوم بها

59. ميراف ارلوزوروف، موقع هآرتس، 25.10.2012. «شركة كيل ستدفع مستحقات بنسبة أقل مقابل رفع حصتها في تنظيف برك الأملاح»، <http://www.haaretz.co.il/misc/1.1223867>. تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني بتاريخ: 1.4.2013.

60. تقرير مراقب الدولة، تقرير سنوي 2003. أ54.

61. الاتفاقية التي عرضت على الحكومة قام بتحضيرها المحاسب العام نير غلعاد والذي يشغل اليوم مدير عام «الشركة لإسرائيل»، التي كانت وما زالت تملك معظم أسهم شركة معامل التكرير.

62. تقرير مراقب الدولة، تقرير سنوي 2003. أ54.

• النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي •

الحكومة لبيع أسهم الشركة، شرط أن تكون «الشركة لإسرائيل» صاحبة إحدى الشركات الناتجة عن الخصخصة.⁶³ من الجدير ذكره أن الاتفاقية لم تتناول قضية الأراضي والممتلكات التي بنيت عليها معامل التكرير ضمن الامتياز. بل قامت الاتفاقية بتأجيل البت فيها لمدة خمسين عاماً، وهي فترة انتهاء الامتياز الذي منحه الحكومة لشركة معامل التكرير. بالفترة الانتقالية، بين نهاية الامتيازات وخصخصة الشركة بشكل تام في العام 2005، لم تقم شركة معامل تكرير النفط حيفاً بإعادة الشركة للملكية الدولة؛ وبدلاً من هذا، قامت بدفع رسوم الإيجار التي أقرت بالاتفاقية التي أعدها المحاسب العام للدولة نير غلعاد.⁶⁴ هذه الرسوم، حسب تقرير مراقب الدولة 54 (أ) من العام 2003، احتسبت بطريقة عملت لصالح «الشركة لإسرائيل» ومصحة شركة معامل التكرير، إذ أن المبالغ التي تم دفعها كانت أقل بكثير من التقديرات التي نصت عليها الاتفاقية، وذلك لأنها احتسبت من مجمل الأرباح للشركة القابضة قبل خصم الضرائب على أن لا يتعدى الربح المحتسب منه الإيجار مبلغ الـ 90 مليون دولار، أي أن كل ربح فوق هذا المبلغ لا يُشمل في الاحتساب. في تقرير مراقب الدولة، أورد المراقب أنه كان من الواجب احتساب الإيجار من قيمة الممتلكات، وليس من الأرباح فقط.

بالمجمل، يمكن القول أن عدم حل الخلافات بين «الشركة لإسرائيل» والحكومة في المحاور التي أوردناها، يعمل لصالح الشركة، ويزيد من أرباحها على حساب حصة الحكومة.

إجمال واستنتاجات: ردود فعل نقدية دون تغيير الواقع

بدأت تظهر، في السنوات الأخيرة، إسقاطات الخصخصة والتحول في الاقتصاد الإسرائيلي نحو اقتصاد ليبرالي بشكل جلي. وعلى عكس المتوقع، أو على عكس النظريات الاقتصادية الليبرالية، لم تنتج هذه العملية توزيع السيطرة في الاقتصاد الإسرائيلي، بل أنتجت نوعاً جديداً من السيطرة، سيطرة عدد قليل من العائلات والمجموعات الاقتصادية العملاقة على الاقتصاد الإسرائيلي؛ وبات للاعبين الجدد نفوذ سياسي كبير. وبهذا المعنى، يمكن القول أن احتكار الدولة للاقتصاد الذي ساد منذ إقامة إسرائيل انتقل إلى قرابة 20 عائلة أو مجموعة كبيرة منذ منتصف التسعينيات. وباتت هذه المجموعات تملك قدرة تأثير كبيرة على صناعة القرار الاقتصادي في دولة إسرائيل.

وقد بات الأمر يشكل مصدر إزعاج للمؤسسة الحاكمة ولبنك إسرائيل والمجتمع الإسرائيلي. فقد

63. هذا الحق أعطي للشركة مع شراء أسهم شركة معامل التكرير في العام 1971.

64. يشغل اليوم منصب المدير العام للشركة لإسرائيل.



•النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي•

كُشِف، في السنوات الأخيرة، عن عدد من حالات الفساد المالي والسياسي في إسرائيل، وبدأ يرشح أن بعض صفقات بيع الشركات الحكومية لم تخلُ من الرشوة والفساد، أو من تأثير العلاقات الشخصية. وقد أعلن بنك إسرائيل، في تقرير خاص، أن سيطرة عدد قليل من الشركات الكبرى والعائلات هو أمر غير صحي للاقتصاد الإسرائيلي،⁶⁵ مما دفع رئيس الوزراء ووزير المالية (الأسبق)، وهما من أشد المتحمسين والمنظرين للبرلة الاقتصاد الإسرائيلي، إلى الإعلان عن قرارهما بشأن اتخاذ خطوات للحد من سيطرة العائلات والمجموعات على الاقتصاد الإسرائيلي. ولعل الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وتدهور الحالة المالية لعدد من كبريات الشركات الإسرائيلية وعدم تمكنها من تسديد سندات الدين وضعف قدرتها على تنفيذ التزاماتها المالية، ومن ثم شطب ديون لهذه الشركات، وحركة الاحتجاج الاقتصادي الاجتماعي التي حصلت في صيف 2011، شكلوا معا الصدمة التي سرعت المطالبة بتعامل الحكومة مع هذا الاحتكار وهذه السيطرة. فمصلح الدولة تفوق، عادة، كافة الاعتبارات في إسرائيل، وتشرعن سن قوانين تحد من سيطرة الشركات الكبيرة ورجال الأعمال على الاقتصاد. والملفت في هذا، أن مطالب قسم من صناع القرار والصحافة والمجتمع (متمثلا في حركة الاحتجاج) تمثلت في التعامل مع ازدياد التأثير الفردي لأباطرة المال وتنامي علاقاتهم بصناع القرار والسياسيين. أي أن المطالب تقع في مجال الحد من استعمال وساطة المصالح الشخصية والتأثير على السياسة العامة لخدمة مصالح شخصية، بينما لا توجد مطالب جديدة بالعمل على وقف التأثير الجماعي لقطاع الأعمال على القطاعات السياسية الاقتصادية الكلية أو تبني نموذج اقتصاد السوق الحر. أي أن المجتمع والدولة يقبلان التأثير الجماعي الكلي، بينما نسمع أصواتا تعارض التأثير الفردي الذي يترافق أحيانا مع مظاهر فساد وإفساد وأرباح على حساب باقي المجتمع.

من ضمن محاولات الحد من قوة وتأثير الشركات الكبيرة وقطاع المال كان اقتراح قانون «المركزية»، الذي جاء وفقا لتوصيات اللجنة لفحص المركزية والسيطرة في الاقتصاد الإسرائيلي، ولجنة فحص علاقة المال والسياسة في إسرائيل،⁶⁶ الذي يرسل إشارة إلى كبريات العائلات أن ما كان ربما لن يستمر. ففي 9 تموز 2012، قدمت الحكومة إلى الكنيست اقتراحًا لتقليل السيطرة في الاقتصاد الإسرائيلي. هذا الاقتراح جاء على أثر توصيات لجنة فحص السيطرة في الاقتصاد الإسرائيلي، التي استنتجت أن هناك سيطرة كبيرة في الاقتصاد الإسرائيلي لعدد من الشركات الكبيرة، في آن واحد، على أسواق المال والاقتصاد الحقيقي-الإنتاجي في إسرائيل، هذه السيطرة تتحقق بسبب سيطرة

65. ميراف ارلوزروف وموتي بسوك، «تقرير لبنك إسرائيل: أباطرة الاقتصاد يشكلون خطراً على استقرار اقتصاد إسرائيل»، صحيفة ندي مراكز الاقتصادية: <http://www.themarket.com/misc/1.556552>. تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني بتاريخ: 21.4.2013.

66. تسفي زرحية، «الإشكاليات في علاقات رأس المال والسياسية في إسرائيل»، ذا ماركر، الصادرة في تاريخ 24.7.2012.

• النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي •

بعض المجموعات القابضة سيطرة هرمية على عدة مجالات اقتصادية متداخلة. وتتوصل اللجنة إلى أن هذه الحالة مضرّة بالاقتصاد الإسرائيلي وبالمستهلك وبالنجاعة الاقتصادية والمنافسة. من هنا، تأتي الحاجة لتفكيك هذه المباني الهرمية التي تسيطر بأذرعها المختلفة على الاقتصاد، ورفع المنافسة، وفك الربط بين ملكية شركات مالية-رأس مال وبين شركات إنتاجية. ويرمي قانون منع السيطرة لتحقيق هذه الأهداف.⁶⁷

كذلك، عيّن مراقب الدولة، في 2010، لجنة خاصة لفحص علاقة المال والسياسة في إسرائيل، بغية الحد من تدخل قطاع المال والأعمال في القرار السياسي.⁶⁸ ووجدت اللجنة أن هناك شريحة من أصحاب المال تملك تأثيراً كبيراً على السلطة والقرار السياسي. هذه الحالة تضر بالمنافسة في الاقتصاد الإسرائيلي، وتمنع العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين.

لكن ولغاية الآن، لم تقم الدولة بخطوات عملية جادة للحد من قوة وسيطرة قطاع الأعمال والمال على اتخاذ القرار. ما عدا سن قانون منع المركزية ومراقبة عمليات شطب الديون لسندات الدين. ونجد أنه من بين أبرز الأسباب لعدم قدرة أو رغبة مجتمع السياسة والحكومة الوقوف أمام نفوذ مجتمع المال والأعمال، وجود قناعة سياسية بأن النظام الاقتصادي الليبرالي ونظام السوق الحر يخدمان المصالح الاقتصادية والقومية لدولة إسرائيل، مما يخلق توافقاً عقائدياً بين مجتمع السياسة ومجتمع الأعمال ومصالح مشتركة تصب في خدمة المشروع القومي من جهة، ومصالح القطاع الخاص من جهة أخرى. لكن، بالإضافة إلى المصلحة العامة والقناعات المشتركة، هناك أسباب عينية تعمل لصالح قطاع الأعمال وأباطرة المال، تؤثر، بشكل مباشر وغير مباشر، على صنع القرار الاقتصادي في إسرائيل، كونهم يقومون بـ:⁶⁹

- تقديم تبرعات ومساعدات مالية إلى رجال السياسة بشكل مباشر في وقت الانتخابات التمهيدية في الأحزاب، أو للأحزاب في فترات الانتخابات العامة.
- تقديم مساعدة لمؤسسات قطاع ثالث تعمل لصالح أحزاب معينة أو مرشحين.
- تقديم مساعدة في تنظيم لقاءات لتجنيد تبرعات من رجال أعمال من إسرائيل أو الخارج،

67. نص اقتراح القانون حسبما أورده موقع الكنيست الرسمي (عبري): www.knesset.gov.il/Laws/Data/BillGovernment/706/706.pdf. تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني بتاريخ: 20.8.2013

68. اورا كوهين وتسفي زرحية، «اللجنة لفحص علاقات المال والسياسة: الفساد أسلوب متغلغل في الحياة السياسية في إسرائيل»، صحيفة ذا ماركر، الصادرة في تاريخ 11.2.2013: <http://www.themarket.com/markets/1.1745317>. تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني بتاريخ: 25.7.2013. وأيضاً تقرير اللجنة لفحص علاقة المال والسياسة في إسرائيل، 2012.

69. وفقاً لتقرير أعدته صحيفة ذي ماركر الاقتصادية، خارطة السيطرة: هكذا يسيطر ائتلاف رأس المال، في الإدارة العامة والصحافة. صحيفة ذي ماركر، 3.7.2008: <http://www.themarket.com/law/1.487386>. تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني بتاريخ: 25.7.2013.

•النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي•

إما عن طريق تقديم «توصيات» إلى الأصدقاء والزملاء في قطاع المال، وإما من خلال تنظيم المؤتمرات والمحاضرات وحفلات العشاء لجمع التبرعات.

• السيطرة على بنوك إسرائيلية أو الشراكة فيها. وبما أن قسمًا من الأحزاب الكبيرة يخرج بعد كل حملة انتخابية بديون كبيرة، فإنها (الأحزاب) تسعى لطلب ود أصحاب البنوك لتجنيد القروض الميسرة.

• تكليف شركات تأليب وعلاقات عامة كبيرة ومركزية للتأثير على صناعات القرار وأعضاء الكنيست، بغية سن قوانين تحافظ على مصالحهم، أو منع سن قوانين تضر بها. على سبيل المثال، حاول رئيس الكنيست الأسبق رؤوفين رفلين وضع حد لهذه الظاهرة، أو على الأقل وضع قيود لعمل هؤلاء في أروقة الكنيست.

• الاستعانة بمحاميين الصف الأول، ذوي العلاقات الاجتماعية والصدقة مع صناعات القرار، أو ذوي علاقات اقتصادية معهم، أو إنهم يمثلونهم في قضاياهم أو في مفاوضات، للتأثير على صناعات القرار.

• التأثير من خلال ضمان وظائف مستقبلية لأعضاء كنيست، أو وزراء، أو مدراء كبار في القطاع العام والوزارات، بعد انتهاء ولاياتهم، أو في حال خسارتهم في الانتخابات. والأمثلة هنا عديدة، منها تعيين وزير المالية الأسبق بايغا شوحط في مجلس إدارة «الشركة لإسرائيل»؛ ورئيسة الكنيست السابقة والوزيرة داليا ايتسيك في إدارة شركة «رامي ليفي» الفاعلة في مجال شبكات تسويق الأغذية ومجال الاتصالات؛ وتعيين رئيس الكنيست الأسبق ابراهم بورغ رئيسا لشركة بورغ كرئيس عام شركة «عيشة-اشكلون»؛ وتعيين داني نفي وزير الصحة السابق كرئيس إدارة صندوق استثمار «اغات» في مجال الطب؛ وتعيين رئيس جهاز المخابرات السابق يتسحاق بيري رئيس شركة سلكوم للهواتف النقالة، وبعدها رئيس مجلس إدارة بنك مزراحي؛ وتعيين قائد الجيش الأسبق دان حلوتس كرئيس صندوق الاستثمار «سترلنيك» بملكية رجل الأعمال نوحى دنكر، وبعدها رئيسا لشركة «كمور موتورس» وكيلا السيارات الفاخرة «بي ام دبليو». وغيرهم الكثير.

تتقاطع غالبية النخب الإسرائيلية معا في عدة مفاصل، منها الجيش، والبيئة الاجتماعية المشتركة، والأصدقاء. لذلك، نجد أن العلاقات بين رجال الأعمال والنخب الاقتصادية الحالية في إسرائيل حميمة، وتحكمها شبكة من المصالح المشتركة. ناهيك عن التقارب الفكري والقناعات المشتركة بأهمية الحفاظ على القطاع الخاص كوكيل للحفاظ على مكانة إسرائيل الاقتصادية وتحقيق

•النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي•

النمو الاقتصادي والتطور، وخلق أماكن عمل وجلب استثمارات، والتعامل مع هذه المهام كنوع من المصلحة القومية. أي أن القطاع الخاص يحقق أهدافاً قومية لدولة إسرائيل. وفي هذا، كما ذكرنا، تحول كبير عن العقود الأولى لقيام دولة إسرائيل. حينها كانت الدولة هي الطرف الأقوى والمسيطر، وكان الحزب الحاكم مصدراً لكافة النخب في الدولة. على أن التحول الأبرز في مكانة وتأثير رجال الأعمال والنخب الاقتصادية على صناعة القرار بدأ في تسعينيات القرن المنصرم مع محاولتهم التأثير على اتخاذ القرار في السياسات الخارجية والأمنية، ودفع عملية التفاوض مع الطرف الفلسطيني بهدف خدمة مصالحهم الاقتصادية المالية. لكن مع تبدد وهم تحقيق اتفاق مع السلطة الفلسطينية، واندلاع الانتفاضة الثانية، وتغلغل قناعة عدم وجود شريك فلسطيني، تراجع قطاع الأعمال عن موقفه الدائم للاتفاقيات، وتبنى الإجماع الإسرائيلي، وبات يركز على وساطة مصالح فردية تحمي مصالحه الخاصة الضيقة، وبات يدفع في اتجاه الحفاظ على السياسات الاقتصادية الليبرالية واقتصاد السوق الذي يخدمه، ويتعد، قدر الإمكان، من التأثير على السياسات الخارجية أو الأمنية، ويتبنى مواقف الإجماع الإسرائيلي وسياسات الحكومات الإسرائيلية.



خاتمة

يتعزز الإطار التحليلي المقترح في هذه الورقة ويتضح من خلال استعراضنا لمكانة النخب الاقتصادية الإسرائيلية والعلاقات بين القطاع الخاص-مجتمع المال والنخب السياسية- وصناع القرار. ويشمل الإطار المقترح أربع حلقات متداخلة، تبدأ بإطار واسع يوضح مكانة ووظيفة النظام الاقتصادي في خدمة المصالح القومية لدولة إسرائيل، ومن ثم إطار ثانٍ يوضح تبني النظام الاقتصادي الليبرالي اقتصاد السوق الذي يخدم المصالح القومية، أي وجود نظام اقتصادي ليبرالي قومي. وبالفعل، رأينا، من خلال متابعة مواقف القيادات السياسية وبرامج عمل الحكومات الإسرائيلية في العقدين الأخيرين، تبنياً واضحاً للنظام الاقتصادي الليبرالي، ورأينا أيضاً أن مجموعات الضغط الاقتصادية ومراكز الأبحاث الاقتصادية تعرض مقاربة متطابقة للسياسات الحكومية.

وجدنا من خلال متابعة علاقات النخب الاقتصادية والنخب السياسية، أن طبيعة العلاقات بين صناع القرار والقطاع الخاص هي علاقات مصلحة تشاركية-توافقية، تقوم على توازن قوى بين الدولة والقطاع الخاص تعمل لتحقيق المصالح المشتركة. الدولة توفر بيئة عمل مناسبة وودية للقطاع الخاص وقطاع الأعمال، وهو يقوم، بدوره، بخلق تنمية وتطوير اقتصاديين وخلق أماكن عمل. في هذه الحالة، هناك تداخل في مصالح وأهداف القطاع الخاص والدولة. هذه العلاقة تتسم بالتعاون والمصالح المشتركة لا المنافسة أو العداء. وفي حالة القطاع الخاص الحالي في إسرائيل، نجد أن غالبية الشركات الكبرى والمسيطرة نمت من رحم القطاع العام، ملكية الدولة أو نقابة العمال العامة-الهستدروت؛ ولذلك، يوجد علاقات تاريخية وتداخل بين إدارة ومالكي هذه الشركات وبين صناع القرار في إسرائيل. على سبيل المثال، الأخوان عوفر وسيطرتهما على «الشركة لإسرائيل» وشراؤهما أسهم الحكومة. والقصد أن هذا التداخل والعلاقات الحميمة وانتماءهم إلى نخب متداخلة يسهل من التواصل ومحاولة التأثير على صناع القرار. هذا الواقع يفسر عملياً الحلقة الرابعة في النموذج التحليلي المقترح، حلقة وساطة المصالح الجماعية والفردية.

توضح الحلقة الرابعة في الإطار التحليلي نوعية العلاقة بين قطاع المال والأعمال والدولة. وقد وضحت وجود مسارين للعلاقة بين القطاع الخاص-النخب الاقتصادية والدولة؛ مسار العمل الجماعي عن طريق مؤسسات ومنظمات جماعية تعمل بالأساس في جانب السياسات الاقتصادية العامة-الكلية، وتسعى للحفاظ على سياسات اقتصادية ودية للقطاع الخاص والسوق الحر، ومسار ثانٍ، الأبرز في السنوات الأخيرة، وهو مسار العلاقات الفردية التي يسعى عن طريقها رجال الأعمال وأعضاء القطاع الخاص تحقيق أهداف فردية خاصة تتعلق بمصالحهم الضيقة. كما وضحت الورقة وجود حالة تراجع، إلى حد ما، في تدخل أو محاولات تأثير القطاع الخاص



•النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي•

في عملية اتخاذ القرار في مجال السياسات الخارجية والأمنية، خاصة في مجال عملية السلام أو التفاوض مع الجانب الفلسطيني، على عكس ما كان في تسعينيات القرن المنصرم، وذلك لأن عدم التقدم في عملية السلام لم يعد عائقاً أمام اندماج الاقتصاد الإسرائيلي في الاقتصاد العالمي، وجذب الاستثمارات، ولأن القطاع الخاص فك الارتباط بالعمالة الفلسطينية الرخيصة، وبات يكتفي باحتكار سوق المنتجات والسلع في الأسواق الفلسطينية، ووجد بديلاً رخيصاً للعمالة الفلسطينية عن طريق استيراد عمالة أجنبية، ولأن قطاع الأعمال والنخب الاقتصادية لا تريد أن تغرد خارج سرب الإجماع القائم في المجتمع الإسرائيلي. فبعد أن كان قسم من النخب الاقتصادية الإسرائيلية محرّكاً أساسياً لدفع عملية التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية في بداية التسعينيات، فهو يكتفي الآن بتحقيق مصالح اقتصادية خاصة عن طريق علاقات شخصية مبنية على وساطة مصالح تشاركية في إطار نظام اقتصادي ليبرالي. هذه العلاقات تخدم، في نهاية المطاف، المصالح القومية لدولة إسرائيل. وما دامت تقوم بهذا الدور، فمن غير المتوقع أن تتغير مكانة النخب الاقتصادية وقطاع الأعمال أو أن تكون محاولات جدية لتقييد تأثيرهم أو أرباحهم. فقط حين تتحول مكانة القطاع الخاص والنخب الاقتصادية وسيطرتهم على الاقتصاد الإسرائيلي إلى عائق أو ثقل على مصالح الدولة، فقط، حينها قد تتغير مكانتهم، ويُقلص تأثيرهم السياسي الاقتصادي.



ملحق 1: أباطرة الاقتصاد الإسرائيلي

وفقاً لمؤسسة «بزنس داتا»، تسيطر 19 عائلة على قرابة 40% من مجمل دخل أكبر 500 شركة في الاقتصاد الإسرائيلي؛ ويقترب دخل هذه الشركات إلى نحو 800 مليار شيكل سنوياً، ويشكل قرابة 50% من إجمالي الناتج المحلي للقطاع الخاص في إسرائيل.

فيما يلي نلقي الضوء على أكبر العائلات الاقتصادية، ملكية و ثراء في إسرائيل، أي أباطرة المال الإسرائيلي.

عائلة عوفر (الأخوان سامي ويوي عوفر): إحدى أغنى العائلات اليهودية في العالم. تشمل ممتلكاتها مصانع تكرير النفط في حيفا، وشركة السفن والنقل البحري «تسيم»، ومصانع الكيماويات (بتروخيميا) في خليج حيفا، و«حفرا ليسرائيل»، و«بنك ميزراحي»، وشركة الرقائق الإلكترونية «ناشونال سيميكونداكترز»، وعقارات عديدة، من بينها عدد من أكبر المجمعات التجارية في إسرائيل. وفقاً لمجلة «فوربس»، تبلغ ثروة الأخوين عوفر حوالي 4 مليار دولار. في العام 2002، وزع الأخوان الأملاك فيما بينهما عن طريق بيع حصص في الشركات لينفرد كل واحد منهما بملكية بعض الشركات.

التحول الكبير في أعمال شركة عوفر حصل في العام 1999، حين قامت بشراء «الشركة لإسرائيل» بمبلغ 330 مليون شيكل فقط. واليوم، وبعد قرابة 14 عاماً من عملية الشراء، تقدر قيمة الشركة بـ 20 مليار شيكل. وشملت صفقة الشراء مصانع البحر الميت، ومصفاة تكرير النفط في حيفا، و«تسيم»، وغيرها. أي أن الدولة باعت الشركة بسعر أقل من سعرها الحقيقي بكثير.

عائلة دنكنر (نوحى دنكنر): تعود ثروة العائلة إلى ما قبل إقامة دولة إسرائيل. وكانت العائلة على علاقة مع القيادات الصهيونية. إلا أن التحول الأبرز، وعلى غرار كافة عائلات المال في إسرائيل، حصل في تسعينيات القرن الماضي، أي في عصر الخصخصة وبيع الشركات الحكومية الآيلة إلى الإفلاس للقطاع الخاص؛ من ضمن ذلك عقارات تلك الشركات التي تحولت بعد ذلك إلى مناجم ذهب. في التسعينيات، دخلت عائلة دنكنر بواسطة شركة «آي-دي-بي» القابضة إلى فروع الاتصالات والكيماويات (مثل إقامة شركة «دور» للطاقة؛ كيماويات الكرمل؛ مصانع الأملاح؛ وشراء قسم من أسهم بنك «هوبوليم»، وشركة «سلكوم»، و«نتفيجين»، وشركات أخرى). يسيطر نوحى دنكنر على 2.2% من مجمل مدخولات أكبر 500 شركة في إسرائيل. وتقدر ثروته الشخصية من 1.5 إلى 2 مليار دولار.

يتسحاق تشوفا: بدأ كمقاوم بناء من مدينة نتانيا، وربطته علاقات صداقة مع رجالات السياسة. التحول الأساسي وقع بداية التسعينيات على أثر الهجرة الكبيرة ليهود الاتحاد السوفيتي، إذ احتاجت الدولة إلى بناء

• النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي •

أعداد هائلة من الوحدات السكنية، وكان تشوفا أحد المقاولين الذين تحولوا إلى «تايفون» في تلك الفترة. ثم سيطر، في العام 1998، على شركة «ديك»، التي تعمل في مجالات النفط واستيراد سيارات «مازدا» و«فورد»؛ حينها دخل إلى دوري الكبار. في السنوات الأخيرة، دخل مجال التنقيب عن الغاز الطبيعي مقابل شواطئ إسرائيل، ودخل مجال العقارات في الولايات المتحدة، واشترى فندق «بلازا» في نيويورك. كذلك يملك 20% من أسهم شركة التلفزيون بالكوابل «هوت». تقدر ثروته الشخصية بـ 2 مليار دولار.

عائلة فيشمان: العيزر فيشمان صاحب استثمارات وأملاك متعددة، منها في مجال الاتصالات والعقارات، في إسرائيل والعالم. على غرار بقية عائلات المال الكبيرة، كان التحول نهاية الثمانينيات، إذ انتقل إلى الاستثمار في شركات العقارات بواسطة تجنيد قروض من «الكيوتسات» الإسرائيلية ومن ثم من البنوك. أبرز أملاكه هي شركة «شركة القدس العامة» التي تسيطر على ممتلكات عديدة في إسرائيل وكندا وأوروبا. اشترى فيشمان الشركة، مع عدد من المستثمرين اليهود من الولايات المتحدة، من حكومة إسرائيل في العام 1989. في الوقت الحالي، تملك شركات فيشمن متاجر «ميغا للمنتجات الرياضية»، وشبكات التسويق «جرينبرغ» للمواد الغذائية، وصحيفة «غلوبس» الاقتصادية، وقسمًا من جريدة «يديعوت أحرونوت»، وقسمًا من شبكة التلفزيون بالكوابل «هوت»، وقسمًا من مصنع «الينس» للإطارات، وشركات أخرى عديدة.

عائلة اريسون: اشتهرت عائلة اريسون، وعميدها تد اريسون، بعد سيطرتها على بنك «هبوعليم»، ثاني أكبر البنوك الإسرائيلية، بعد خصخصة البنك بشكل كامل بداية الألفية الثالثة. توفي تد اريسون في العام 1999، وكانت أبرز وريثاته ابنته شيري اريسون التي تسيطر على أسهم شركة «اريسون للاستثمار». تدير شيري اريسون شركة العائلة في إسرائيل، وترأس مجموعة بنك «هبوعليم»، وتسيطر على نحو 3% من مدخولات أكبر 500 شركة في الاقتصاد الإسرائيلي، وتقدر ثروتها بقرابة 5 مليار دولار.

تسيطر شركة اريسون، منذ العام 1997، على 16.5% من أسهم بنك «هبوعليم» (بشراكة مع عدد من العائلات الكبيرة في إسرائيل مثل نوحى دنكنر)، وأسهم في شركة النقل البحري «مكريمبل كروز»، وعلى 35.7% من أسهم واحدة من أكبر شركات العقارات والمقاولات في إسرائيل وهي «شيكون وبنوي»، وأسهم في شركة الاتصالات «يوروكم»، ومصانع «نيرلاط» للدهانات، وغيرها.

مجموعة عزرائيلي: يملكها رجل الأعمال الإسرائيلي الكندي دافيد عزرائيلي، وهو مهندس معماري. بعد أن هاجر إلى فلسطين، عاد وهاجر، في العام 1954، إلى كندا، وبدأ رحلته في عالم العقارات والمقاولات هناك. أقام، في العام 1958، أول شركاته للعقارات. في العام 1982، بدأ مشاريعه في إسرائيل بإقامة أول مجمع تجاري كبير على غرار مجمعات الولايات المتحدة وكندا، وهو مجمع «أيالون» في رمات جان، ومن ثم أدخل ثقافة المجمعات التجارية الكبيرة إلى السوق الإسرائيلية، وقام بإنشاء عدد منها، أبرزها مجمع عزرائيلي في

•النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي•

تل أبيب. بالإضافة إلى المجمعات التجارية، يملك عزرائيلي 63.8% من أسهم شركة «غرنيت الكرمل» من أكبر الشركات القابضة في إسرائيل، وتملك أسهمًا في شركات طاقة، ومياه، ودهان ومقاولات. تُقدر قيمة شركاته بأكثر من 10 مليار شاقل.

عائلة فيرتهايم: تعد من أغنى 100 عائلة في إسرائيل. تملك 20% من أسهم بنك «مзраحي طفاحوت»، و38.7% من أسهم شركة «كيشت» الشريكة في قناة 2 الإسرائيلية، وتملك كافة أسهم الشركة المركزية للمشروبات، مسوقة كوكاكولا في إسرائيل.

مجموعة إياهو: تسيطر على أكثر من 10% من أسهم بنك «لئومي»، وهو البنك الأكبر في إسرائيل، وعلى 27.1% من بنك «ايهود»، وعلى غالبية أسهم البنك العربي الإسرائيلي، و100% من أسهم شركة «ياهو» للتأمين.

عائلة هامبورغ: تعمل عائلة هامبورغ في مجال التأمينات. منذ العام 1971، دخلت كشريك في شركة «مشمار» للتأمينات. ومن ثم في شركة «هرئيل» للتأمينات، التي بدأت بشراء شركات تأمين أخرى منذ العام 82. استثمارات الشركة تمتد أيضا إلى مجال العقارات.

عائلة شتراوس: من مؤسسي مصانع شتراوس في العام 1937 بعد أن هاجرت العائلة من المانيا إلى فلسطين. تدير المجموعة حاليا عوفرا شتراوس. تعمل شركة شتراوس في مجال صناعة الأغذية بالأساس، منها منتجات الحليب، وهي شريكة في شركة عيليت-شتراوس.

دافيد فايسمن: يسيطر دافيد فايسمن على العديد من شركات السلع والمنتجات اليومية في السوق الإسرائيلي، فشركته تعمل في مجال الأغذية والمحروقات-الوقود، والاتصالات. إذ يسيطر على 40% من الشركة القابضة «ألون»، التي تعمل في مجال التوزيع والوقود، وعدد من أكبر المتاجر في السوق الإسرائيلي، وكذلك مجالات الألبسة.